



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الثانية - السنة الخامسة - الدورة الخريفية 2008م - العدد: 03

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الخميس 09 شوال 1429
الموافق 09 أكتوبر 2008

فهرس

1- محضر الجلسة العلنية الثالثة ص 03
■ أسئلة شفوية.

2- ملحق ص 35
■ أسئلة كتابية.

**محضر الجلسة العلنية الثالثة
المنعقدة يوم الخميس 09 شوال 1429
الموافق 09 أكتوبر 2008**

بودي كذلك قبل أن ننطلق في أشغالنا أن نعبر عن كامل تعاطفنا مع العائلات المتضررة وندعو الله سبحانه وتعالى لكي يُشفي المصابين الموجودين حالياً في المستشفيات ليلتحقوا ببيوتهم.

كذلك أنوه بالوقف التضامنية التي وقفها كافة أبناء وطننا في هذا المصاب الذي أصاب مناطق من بلادنا وكذلك أنوه أيضاً بالوقف التي وقفتها الدولة منذ اللحظات الأولى لتُساند المتضررين من هذه الكارثة.

بعد هذا، نعود إلى أشغالنا وننتقل إلى طرح الأسئلة وسماع ردود السادة الوزراء . وبناء على الاتفاق الحاصل ما بين أعضاء الحكومة، سوف يُقدّم السيد وزير النقل للردّ على الأسئلة الخاصة بقطاعه، وصاحب السؤال الأول حول هذا القطاع هو السيد رشيد عساس.

السيد رشيد عساس: شكرا السيد الرئيس. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة، السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤال شفوي موجه إلى السيد وزير النقل.

طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و69 من القانون العضوي الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛

يشرفني أن أطرح على السيد وزير النقل السؤال الآتي:

متى يتم تسليم الشطر الأول من مشروع ميτρο الجزائر؟

وهل هناك دراسة لتغطية أجزاء أخرى من العاصمة لفك الخناق من خلال إنجاز ميτρο خارج

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد عمار تو، وزير النقل؛
- السيد حميد طمار، وزير الصناعة وترقية الاستثمارات؛
- السيد أبو بكر بن بوزيد، وزير التربية الوطنية؛
- السيد السعيد بركات، وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات؛
- السيد محمود خذري، وزير العلاقات مع البرلمان.

**افتتحت الجلسة على الساعة العاشرة
والدقيقة الخامسة صباحاً**

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسادة أعضاء الحكومة؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة سماع الأسئلة الشفوية التي ستطرح من قبل السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة؛ وكذا ردود السادة الوزراء مسؤولي قطاعات: العدل، الصناعة والاستثمار، النقل، التربية، الصحة.

ولكن قبل إحالة الكلمة إلى السائل الأول السيد رشيد عساس، بودي أن أطلب منكم الوقوف دقيقة صمت ترحماً على أرواح ضحايا فيضانات ولاية غرداية.

(الوقوف دقيقة صمت)

السيد الرئيس: اللهم ارحم ضحايا هذه الكارثة ونجّ بلدنا من مثل هذا المصاب.

الأنفاق مثلما هو جار الآن في كثير من البلدان بأقل تكلفة وأسرع وقت؟ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد رشيد عباس، الكلمة الآن للسيد وزير النقل.

السيد وزير النقل: شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

أشكر السيد عباس على هذا السؤال، نتمنى أن يصل إلى أم البواقي في المستقبل إن شاء الله.

مشروع ميترو العاصمة تعود فكرة إنجازها إلى سنة 1982 وقد بدأت الأشغال به في سنة 1989.

وتعرفون كلكم الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر ابتداء من سنة 1986؛ رغم ذلك استمر العمل

في النفق بصفات متقطعة، متأنية، متناقلة حسب ما كان يصرف من أموال على هذا المشروع الذي يعود

الفضل في استمرار الأشغال به ولو متقطعة إلى (COSIDER) و(GENISIDER) وهما الشركتان الوطنيتان

اللتان كانتا معروفتين آنذاك، الجينسيديار لم تعد موجودة ولكن كوسيديار مازالت قائمة.

استمر هذا الوضع من سنة 1989 إلى سنة 2003 إلى غاية زيارة فخامة رئيس الجمهورية إلى ورشة

ميترو الجزائر، حينها طرح السؤال الآتي: هل تريدون إنجاز ميترو أم لا تريدون إنجاز ميترو؟

وكان قراره آنذاك هو إحياء المشروع وتمويله بما يحتاجه من أموال لتنتقل الأشغال بجد من جديد

وتستمر إلى غاية اليوم.

فما هي وضعية المشروع حاليا؟

سأعطيكم الأقسام بالتفصيل:

– فيما يتعلق بالنفق: لقد انتهت الأشغال في النفق من أول محطة إلى آخر محطة (أول محطة في

البريد المركزي وآخر محطة في حي البدر قرب باش جراح).

– لقد تم وضع السكة الحديدية في الطريق المزدوج (نهابا وإيابا في الميترو).

– لقد انتهى العمل في تهيئة كل المحطات العشر في الميترو.

– الأشغال الحالية هي كما يلي:

– عملية تلبيس المحطات بالزلج تكاد توشك على الانتهاء؛ بقيت واحدة أو واحدة ونصف من عشرة

والبقية اكتملت بها عملية التلبيس.

– فيما يتعلق بالأرصفة: الأرصفة في كل المحطات

قد انتهت الأشغال بها.

– عملية إقامة السلاالم الميكانيكية: بدأ نصبها

في المحطات ومنها ما يكاد يشرف على النهاية.

– فيما يتعلق بورشات الصيانة الكبيرة – التي

هي مفخرة – الموجودة في باش جراح، تكاد أيضا

تشرف على نهايتها.

يبقى الآن الربط بين آخر محطة والموجودة في

حي البدر بورشات الصيانة على طول حوالي 500 م فقط.

– فيما يتعلق بما نسميه العقل المسير للميترو؛

مركز القيادة الأوتوماتيكي الموجود في العناصر

أيضا الأشغال به جارية وتكاد تنتهي ومخطط لها أن

تنتهي إن شاء الله قبل نهاية السنة أو في الشهر

الأول من سنة 2009.

– أول مجموعة من عربات الميترو قد وصلت إلى

الجزائر وهي واحدة من 14 مجموعة، وكل مجموعة

تشتمل على 06 عربات أي $6 \times 14 = 84$ عربة ستأتي

بمعدل 06 عربات أو قاطرتين أو مجموعتين في كل

شهر ابتداء من شهر ديسمبر، الأولى وصلت في

بداية أكتوبر والثانية ستصل في نهاية نوفمبر

وابتداء من ديسمبر ستصل تباعا مثنى مثنى إلى

غاية نهاية ماي 2009.

– تنطلق التجارب الأولى فيما يتعلق بميترو

الجزائر في الثلاثي الأول من سنة 2009 على أن تبدأ

التجارب داخل النفق ابتداء من شهري جوان،

جويلية، ومنتظر تشغيل الميترو في صيف 2009 إن

شاء الله.

هذا ردا على السؤال: أين وصلنا بالنسبة لهذه

القضية؟ إذن أنا أضرب لكم موعدين وعمّا قريب إن

شاء الله سأعرضه على بعض من يريد أو على الأقل

على مسؤولي لجنة النقل في المجلس الشعبي

الوطني وفي مجلس الأمة لزيارة الميترو من أول

أحسن صيغة لاستكمال الخط إلى غاية شوفالي والذي سيوصلنا مباشرة فيما بعد إلى دالي إبراهيم والشرافة.

فيما بعد، كل الاحتمالات ممكنة لمن يأتي بعدنا كجيل .

بالنسبة لموافقة السلطات العليا للبلاد حول هذا الاقتراح فهي مسجلة ونهنيء أنفسنا بنظرة سلطاتنا العليا لتطوير ميترو العاصمة. شكرا السيد عساس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، أعيد الكلمة مجددا للسيد رشيد عساس، إن هو أراد أخذها، الكلمة لك.

السيد رشيد عساس: شكرا السيد الرئيس. أولا، أشكر السيد الوزير على هذه التوضيحات وسؤالي في الحقيقة بالنسبة للتوسعة، أعني بها غرب العاصمة، لأن الدراسة الأولية كانت على ما أعتقد حول التوسعة الحالية: حي البدر، باش جراح وبراقى باتجاه عين النعجة، والمشكل هو الجهة الغربية من العاصمة، ولصعوبة المهمة كما أشار السيد الوزير، فسؤالي كان أشار إلى إمكانية إنجاز الميترو خارج الأنفاق، مثلما هو جار في كثير من البلدان بأقل تكلفة وأسرع وقت؛ هل هذه الإمكانية متوفرة في بلادنا؟

إذن بالنسبة للشطر الأخير من السؤال، السيد الوزير، لم يكن! هل هناك دراسة موجودة من قبل أو هي قيد الإنجاز حاليا أم لا؟ شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عساس، الكلمة للسيد الوزير مرة ثانية.

السيد الوزير: الدراسة في هذا الاتجاه غير موجودة وغير محتملة بالنسبة لكل الدراسات التي أنجزت في هذا الاتجاه، فالميترو السطحي غير مسجل، لهذا لجأت الدراسات المتوفرة كتعويض للتراموي إلى ميترو العاصمة ولكن في الأنفاق تحت

محطة إلى آخر محطة نهاية بورشات الصيانة وبمركز القيادة الأوتوماتيكية الموجود في العناصر.

أما فيما يتعلق بالتوسعة؛ فلقد انطلقت أشغال التوسعة الأولى من حي البدر في باش جراح إلى الحراش، على طول 04,5 كلم والتي ستصل إلى مقر بلدية الحراش وقد انطلقت الأشغال مع شركة ألمانية التي كانت قد تكفلت بإنهاء نفق الخط الأول. بالنسبة للخط ما بين حي البدر وعين النعجة؛ الدراسات جاهزة ونتمنى أن نسجله في السنة المقبلة وسنعرضه في قانون المالية التكميلي لسنة 2009.

بالنسبة للدراسات؛ ستنتقل الآن لأنها مسجلة من عين النعجة إلى براقى ومن الحراش إلى باب الزوار.

هناك كذلك تكملة صدر بشأنها الإعلان عن مناقصة وهي من البريد المركزي إلى ساحة الشهداء، ومن يطلع على الصحافة فقد بدأ نشرها ابتداء من 22 سبتمبر.

أتمنى أن نصل إلى عقد الصفقة الضرورية حتى يكتمل الخط على الأقل من الحراش إلى ساحة الشهداء.

هناك دراسة أخرى لها علاقة بالنقل في العاصمة بالتراموي وربما يكون فيه الاختيار لصالح الميترو نظرا لصعوبة إقامة التراموي في غرب العاصمة، أي من ساحة الشهداء إلى بولوغين أو نحو شوفالي أو نحو الشرافة ودالي إبراهيم.

لهذا فهناك ثلاثة احتمالات: إما أننا نعتد على التراموي ليصل إلى شوفالي وهذا صعب جدا من الناحية العملية نظرا لكثافة حركة تنقل الأشخاص أو نلجأ إلى اعتماد ما يسمى عالميا بخط مستمر للحافلات وهذا أيضا عمليا صعب؛

يبقى ربما الاحتمال الثالث وهو إقامة خط تكميلي لميترو العاصمة من ساحة الشهداء إلى شوفالي ولكن مرورا بأعالي باب الواد وليس منحدرات باب الواد تفاديا للفيضانات.

أما أعالي باب الواد وتحت الجبال، قد يكون ذلك

تعرف ظاهرة انبعاث الغازات السامة من السيارات المهترئة انتشارا مقلقا ودون متابعة أو عقوبة لأصحابها، رغم أن قواعد قانون المرور وأحكام المراقبة التقنية الخاصة بالسيارات واضحة في هذا المجال.

وإلى جانب الضرر الذي تلحقه تلك الغازات بالبيئة، فإن تأثيرها على صحة السكان بات يشكل خطرا حقيقيا، لاسيما في المدن.

وسؤالي لمعاليتكم هو: ما هي الإجراءات والتدابير التي تنوي الحكومة القيام بها لوضع حد لهذا الخطر الذي يهدد الصحة العمومية والبيئة على السواء؟ وتقبلوا مني سيدي الوزير فائق التقدير والاحترام.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد مباركي، الكلمة الآن للسيد وزير النقل.

السيد وزير النقل: شكرا مرة أخرى سيدي الرئيس، وأنا شاكر للأستاذ مباركي على هذا السؤال، لكن لست أدري ما إذا كان الأمر يتعلق أساسا بالنقل أو بغير النقل! لأن القضية لا تمس قطاع النقل إلا بشيء يسير.

كما تعلمون فإن السؤال له علاقة أساسا بقطاعات مختلفة، ليس معناه أن السؤال ليست له أهمية بل بالعكس، لكنه يهم قطاعات كثيرة وخاصة قطاع الطاقة لنوعية البنزين المستعمل سواء كان به رصاص أو بدون رصاص، كذلك إذا تعلق الأمر بالمازوت أو البنزين.

وبالنسبة لقطاع البيئة فهو المشرف أساسا على كل ما له علاقة بالمحيط أو البيئة في علاقتها مع صحة المواطنين.

كذلك فيما يتعلق بالصناعة، لأنه كما تعرفون الاحتراق داخل محركات السيارات هي مبادئ صناعية بالأساس لاحتراق البنزين داخل المحركات وهي من اختصاص الصناعيين.

ثم الأمن أيضا له دور كبير في المراقبة المستمرة كما يقوم به حاليا في مختلف مناحي النقل في احترامه لقانون المرور وكذلك احترامه لهذا الجانب.

جبال أعالي باب الواد لنصل من ساحة الشهداء أو من ساحة طالب عبد الرحمن إلى شوفالي تفاديا لمنحدرات باب الواد.

نحن نتصور بأن الدراسة التي أجريت من طرف اختصاصيين، أعطتنا هذه الاحتمالات الثلاثة لصالح الميتر بهذه الصيغة.

هذا ما يربطنا فيما بعد، عندما نصل إلى شوفالي بالأحياء الأخرى مستقبلا بما في ذلك عند وصولنا إلى الشرافة ودالي إبراهيم هناك تفكير في الذهاب إلى العاشور ودرارية.

لم أذكر التوسعة التي كانت الدراسات متوفرة فيها بالنسبة للخط المتعلق بشرق العاصمة أو الوسط الشرقي للعاصمة الذي يمر في اتجاه بئر مراد رايس.

هذه الدراسة تبقى قائمة في مرحلة لاحقة، ومنها ربما الميتر السطحي فيما يتعلق بالطريق المسمى (Le ravin de la femme sauvage) حيث تبقى الدراسة قائمة بالنسبة لهذه النقطة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، نبقي دائما في قطاع النقل، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد مباركي، عضو مجلس الأمة لي طرح سؤاله حول القطاع المذكور.

السيد محمد مباركي: شكرا سيدي الرئيس.

السادة الوزراء،

زملائي أعضاء مجلس الأمة،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي وزير النقل، طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 02 – 99 المؤرخ في 08 مارس 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛

يشرفني أن أطرح على معاليتكم السؤال التالي:

ثم قد نزن أن لذلك علاقة بالصحة نظرا لما تهتم به الصحة في علاقة المحيط بالمواطنين، لكن سأكتفي بالجانب الذي له علاقة بالنقل.

في قانون المرور هناك مادة من المواد تعطي الصلاحيات لوزارة النقل لمراقبة ما تبثه محركات السيارات وكما تعلمون أنه قبل بضع سنوات، صدر قانون فيما يتعلق بتنظيم المراقبة التقنية للسيارات وقد وصلنا في السنة الماضية إلى تعميم عملية المراقبة هذه، سواء من طرف وكالات عمومية أو من طرف وكالات خاصة قد يكون أداؤها كافيا وقد يكون ناقصا يحتاج إلى مراقبة أكبر ويحتاج إلى عقوبة كذلك في علاقته مع حوادث المرور وفي علاقته أيضا مع هذا الجانب المتعلق بصحة المواطنين.

إن هذا الجانب نهتم به عند مراقبة السيارات، كل سيارة لها شهادة مراقبة، وتتعرض المراقبة إلى جانب بث الدخان من السيارات.

هناك عدد كبير من السيارات التي توقف بالنظر إلى هذه القضية أو توقف مؤقتا إلى حين إصلاح هذه الأعطاب.

تبقى هذه بداية، يجب أن نستمر فيها وأن نكون صارمين فيما يتعلق بهذا الجانب.

الجانب الذي له علاقة مع بث الدخان من السيارات هو اكتظاظ المدن الكبيرة ولاسيما العاصمة بسياراتها، العدد الآن أصبح كبيرا جدا، والاكتظاظ كبير جدا وبث الغازات والدخان إذن أصبح كبيرا، لهذا فتنظيم النقل الجماعي الذي بدأت في تنظيمه السلطات العمومية منذ مدة له علاقة بما يسمى بالتشجيع - بمختلف الوسائل - على التنقل من حافلات صغيرة الحجم أو السعة إلى حافلات أكبر.

وما يلاحظ الآن هو متوسط سعة الحافلات المستعملة لنقل المسافرين داخل المدن انتقل من 35 مقعدا إلى 42 مقعدا كحركية داخلية لها علاقة بمردودية النقل، وهذه الظاهرة يجب أن نشجعها حتى نتخلص من وجود شاحنات أو حافلات بسعة قليلة حتى وإن كانت مازالت موجودة في مدننا

(كالتاكسي الجماعي).

- فيما يتعلق بالدفع إلى إنشاء مؤسسات النقل الحضري على وجه الخصوص سواء كانت خاصة أو عامة لأن الخاصة الآن تمثل أكثر من 90% من العرض فيما يتعلق بالنقل الجماعي للمسافرين ولا تشكل المؤسسات الحضرية العمومية إلا حوالي 5% حتى 8% في المدن الكبيرة حيث توجد مثل هذه المؤسسات العمومية للنقل الحضري.

لكن رغم ذلك، الآن هناك حوالي 14 مؤسسة عمومية تشتغل في النقل الحضري وستتبعها في بداية السنة إنشاء حوالي 07 مؤسسات عمومية أخرى وذلك ما تمت الموافقة الفعلية عليه، وستتبعها أخرى إن شاء الله لأن السؤال الذي طرح خلال جلسات الاستماع لفخامة الرئيس في رمضان؛ ما هو التوجه في هذا الميدان؟

فكانت تعليماته أننا نستمر في دعم النقل الحضري العمومي لأنه يعتبر من مظاهر التضامن الوطني فيما يتعلق بنقل المسافرين داخل مدننا الكبيرة.

يدعم هذا فيما يخص العاصمة ميترو العاصمة، وكذلك تراموي العاصمة الذي ينطلق من شارع المعدومين إلى درفانة ثم التراموي الموجود في وهران الذي بدأت الأشغال به في هذا الشهر وكذلك تراموي قسنطينة الذي تبتدىء به الأشغال كذلك هذا الشهر، بالإضافة إلى انتهاء الدراسات لتراموي عنابة وسطيف وستتبعها مدن أخرى مثل ورقلة، بلعباس، مستغانم، لإتمام الترامويات، لكن يبقى السؤال فيما يتعلق بالتراموي بالنسبة لمدن أخرى حيث يبقى عالقا إلى أن ننظر فيه بعد التجربة الأولى، كما تقرر من قبل.

هناك بعض المدن الآن التي أصبحت تستعمل النقل الهوائي أو التليفيريك، كل المصاعد الهوائية القديمة في العاصمة ستنتقل الأشغال بها على غرار مصعد بلكور بعد تحديثها بالإضافة إلى مصاعد أخرى في العاصمة كتلك المتوجهة إلى بوزريعة ثم المصعد الباطني المتوجه من موريتانيا إلى بن عكنون تقريبا، والذي صدرت بشأنه المناقصة في الصحف

وللسيد محمد مباركي الذي أثار الموضوع وهو أن السيد الوزير فعلا محق عندما قال بأن السؤال أو مضمون السؤال أو تفاصيل السؤال لا تخص قطاعه فقط وإنما تخص عددا من القطاعات الأخرى، بودي أن أنتهز هذه الفرصة لأتوجه في المستقبل فيما يخص التعامل ضمن آلية الأسئلة الشفوية لكي تكون الأسئلة مستقبلا محددة وموجهة لقطاع معين بذاته.

ثانيا، عندما يحصل أن تكون هذه الأسئلة مترابطة في الصلاحيات أو الاختصاصات وتكون مترابطة مع أكثر من قطاع؛ أملنا أن تعمل وزارة العلاقات مع البرلمان لكي تنسق مع بقية القطاعات المعنية ويأتينا وزير ممثل للحكومة ليتكلم باسم الحكومة وليس باسم القطاع المعني، شكرا لكم .
والآن ننتقل إلى السؤال الموالي – دائما في قطاع النقل – والكلمة للسيد الحاج العايب، عضو مجلس الأمة نيابة عن زميله السيد لزهارى بوزيد، فليتفضل، الكلمة لك.

السيد الحاج العايب: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
أيها الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
السيد الرئيس، السؤال الشفوي موجه إلى السيد وزير النقل.

السيد الوزير، طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99 – 02 المؤرخ في 08 مارس 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالا شفويا هذا
نصه:
إستفاد قطاع السكك الحديدية من برنامج ضخم

الوطنية.

بالإضافة إلى بداية تشغيل مصعد وهران ثم مصعد عنابة ثم مصعد قسنطينة ومنتظر أن نستلم عن قريب مصعد سكيكدة ومصعدي تلمسان والبلدية، يبقى – فيما يتعلق ببعض المدن التي تحتاج إلى هذه المصاعد – الملف مفتوحا ربما حتى ندرسهما بعناية كبيرة للرد عليهما إذا ثبت أنها تحتاج إلى مثل هذه الوسائل.

إذن يبقى من الضروري العمل بين مختلف القطاعات المهتمة بالجانب الذي طرحه الأستاذ مباركي وتبقى ضرورة التعاون قائمة حتى نجد كل القواسم المشتركة حتى نتكفل بهذا الجانب كل فيما يخصه، تلبية أو عناية بصحة المواطنين، شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، أعيد الكلمة للسيد محمد مباركي إن هو أراد التعقيب.

السيد محمد مباركي: أشكر السيد الرئيس.
في الحقيقة ليس لدي تعقيب، أشكر فقط السيد الوزير على هذه الإجابة الواضحة، وأقول – حقيقة – إنني معه في نفس الرأي فمحاربة هذه الظاهرة ليست من خصوصيات قطاع واحد أو اثنين وإنما شخصيا أعتبر بأن القضية تتعدى إلى مسؤولية المجتمع بكامله.
أنا كنت فقط أريد من خلال هذا السؤال التنبيه وربما التحسيس لأنني أعتبر أن المشكل يمس بصحة المواطن وشكرا مرة أخرى للسيد الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد مباركي، السيد الوزير، هل لديكم ما تضيفونه في الموضوع؟

السيد الوزير: لا، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا .

بودي فقط قبل إحالة الكلمة للوسائل الموالي، أن أعقب على ما جاء في كلام السيد الوزير شاكرا له

طويل، طويل للحديث عن تفاصيله وعن كل المقاطع التي أنجزت أو هي بصدد الإنجاز والتي ستنجز في إطار برنامج 2009 – 2005، ثم الاستشرافات العملية لـ 2014 – 2009 لأن جزءاً من برنامج 2014 – 2009 الآن وصل أو دخل البرنامج العام والتصوير الشامل لهذا القطاع إذ وصل جزء منه أو بعض منه إلى مرحلة الإنجاز أو مرحلة الطلب التسجيلي للإنجاز، والبعض الآخر وصل إلى مرحلة الدراسات التي هي قائمة إلى حد الآن وبشأنها نتمنى أن نحظى بتسجيله في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 الذي قد يحسب على مخطط 2014 – 2009.

لهذا إذن، فبالنسبة للمخطط 2009 – 2005 هناك الفصول الآتية: مختلف الاستلامات، مختلف الإشارات بالنسبة للإشارة والاتصالات في السكة الحديدية ثم الكهرباء ثم العتاد الذي استلمناه والذي سوف نستلمه، هذا في مخطط 2009 – 2005، استباقاً لما قد يعتمد في برنامج 2014 – 2009 والذي اعتمد جزء منه في النظرة العملية الحالية للجزائر.

وحينئذ سنتحدث عن الخطوط الجديدة التي ستمول في قانون المالية التكميلي أو تمول حينما تنضج عمليات – وليس دراسات – المناقصات، لأن هناك بعض الخطوط سُمح لنا بأن ندخل من خلالها في مرحلة مناقصات لإنجازها وبمجرد الانتهاء من الإجراءات المختلفة بالنسبة لهذه المناقصات وعدنا كتابياً بتسجيلها فوراً للإنجاز طبعاً بناء على ما هو متوفر من أموال في البلاد، نتمنى أن يديم الله علينا الأوضاع المالية التي نعيشها حالياً أو إلى غاية اليوم.

ولهذا ففي 2009 – 2005 هناك خطوط جديدة ثم الخطوط المهمة. الخطوط الجديدة سواء كانت في الإنجاز أو التي هي في طور الدراسة، ثم الخطوط التي كانت مهمة (سنتحدث عنها)، ثم الكهرباء كقرار استراتيجي اتخذته فخامة الرئيس خلال جلسات الاستماع في رمضان، وكذلك تعميم 220 كلم على مستوى السكة الحديدية من الآن إلى 2014 إن شاء الله.

للتجديد والتطوير مدعم بمبلغ مالي ضخم يقارب 2000 مليار دينار جزائري.

ماذا تم تحقيقه عملياً منذ انطلاق البرنامج؟ وما هي المدن التي سوف يصبح السفر إليها ممكناً عن طريق السكة الحديدية خلال السنوات 2008 و2010؟ وشكراً السيد الوزير.

السيد الرئيس: شكراً للسيد الحاج العايب، الكلمة الآن للسيد وزير النقل.

السيد وزير النقل: أولاً، أستسمح سيادة الرئيس لأقول كلمة كتوتئة وهو أن قطاع السكة الحديدية دام أكثر من 40 سنة وفضلنا اللجوء إلى السيارة وإلى الطريق وبعد أن ضاقت الطرق بالسيارات رجعنا إلى الاهتمام بالنقل بالسكة الحديدية لأنه نقل منافس حقيقي لكل أنماط النقل الأخرى.

ثانياً، أشيد – وإن كان هذا ليس من صلاحياتي – بهذا البرنامج الرئاسي لأنه برنامج طموح جداً في ميدان النقل بالسكة الحديدية الذي قدر تقريباً بـ 1.600 مليار دينار.

مجموع النقل قدر بـ 2.139 مليار دينار (كل أنواع النقل) إذن أشيد بهذا البرنامج.

ثالثاً، أشيد بمن سبقني في هذا المنصب لأنه كان له الفضل في التكفل ببداية تطبيق البرنامج الرئاسي.

ليس من السهل أن نحیی قطاعاً تأكل ونسيناه لكن البدايات دائماً صعبة جداً، ولهذا ذكرت في مقام آخر بأن تجربتنا في إنجاز المخطط الخماسي 2009 – 2005 في ميدان النقل بالسكة الحديدية سنجني ثماره في تطبيق البرنامج اللاحق الذي لن يقل أهمية عن البرنامج الأول، يعني 2014 – 2009 سيكون بنفس الحجم بالنسبة لبرنامج 2009 – 2005.

وأنا سعيد أن أضطلع وأقوم بمتابعة كل ما تم إنجازه لحد الآن وفي مختلف أنماط وسائل النقل.

سأجيب على سؤال الأستاذ لزهاري وهو غير موجود، لكن السؤال هام جداً ويحتاج إلى وقت

بريكة - مسيلة أو من الغرزي إلى مسيلة أو من عين مليلة إلى عين البيضاء، ثم بتأخر قليل من عين البيضاء إلى تبسة وهذه الخطوط الآن جاهزة من حيث السكة الحديدية إلا خط عين البيضاء - تبسة الذي بقيت منه حوالي 04 كلم بعد عين البيضاء وقرب الحدود مع تبسة، أظن في الأيام القليلة المقبلة إن شاء الله سينتهي من وضع السكة الحديدية لأنهم بصدد إنجازها مع المؤسسة الوطنية (AFRAFER) بمعدل 200 م إلى 300 م يوميا، أما 04 كلم الباقية فستنتهي منها قبل نهاية الشهر وتستمر عملية وضع الإشارة ووضع الاتصالات فالألياف البصرية أصبحت الآن توضع إلى جانب السكة الحديدية حتى تضمن الإشارات وتضمن اتصالا نافعا للسكة الحديدية المستحدثة أو الحديثة، وفي إطار هذه الإشارة، في نفس السنة (2009) لدينا يسر - تيزي وزو وجسر قسنطينة والسمار في الجزائر العاصمة.

هناك إشارة أخرى بالنسبة إلى سنة 2010 لبرج بوعريريج مع الفرزي أو الغرزي كما يسميه سكان المنطقة ثم لدينا عنابة ورمضان جمال والخميس وواد سديل بالناحية الغربية.

بالنسبة للنقطة الثالثة وهي الكهرباء؛ فإن كهربية السكة الحديدية تمس بداية السكة الحديدية لضاحية الجزائر العاصمة التي تربط بين العاصمة والثنية وبين العاصمة والعفرون، بالنسبة للخط الأول العاصمة - الثنية؛ انتهت الأشغال به وتمت التجارب ووضعنا سكة حديدية مكهربة حديثة ستشغل إن شاء الله مع نهاية هذه السنة لأن تمويلها بالكهرباء سيتم إن شاء الله في نهاية نوفمبر المقبل، يتبعها الخط الثاني وهو الجزائر العاصمة - العفرون تقريبا بنفس المسافة في الثلاثي الأول من سنة 2009 على أبعد تقدير لأن الأشغال جارية وستنتهي تركيب الربط بين الخط الكهربائي والقطار في نهاية نوفمبر المقبل لكن التجارب تدوم طويلا نظرا للتقنيات المستعملة في هذه القطارات التي تنصب حاليا من طرف سويسريين ذوي علاقة بذلك في الجزائر.

إذن فبالنسبة للخطوط وأستسمح الأستاذ زهاري لأنني لن أجيب شطرا بشرط ولكن في إجابتي المكتوبة التي سأسلمها لمجلس الأمة ستكون فيها كل هذه التفاصيل بما يجيب على سؤال الأستاذ زهاري.

إذن فقط كخلاصة بالنسبة للاستلامات، أعطيكم إلى غاية 30 سبتمبر، استلمنا 313 كلم، ومن أول أكتوبر إلى غاية 31 ديسمبر 2008 سنستلم 498 كلم إضافية، ثم نستلم 580 كلم في بداية 2009؛ وفي الحقيقة هذه الـ 580 كلم مرتبطة بالخط من وهران إلى بشار والذي هو الآن متقدم جدا، ولكن نظرا لمشاكل عرفناها على مستوى معالجة الصفقات على مستوى اللجنة الوطنية المختصة بذلك، فآثار ذلك على الإنجاز واضحة وألجأتنا إلى تأجيل الاستلام عوض نهاية السنة إلى بداية السنة ولهذا فإن 580 كلم هي من (طابية - جندموش) و(جندموش - مشرية) و(مشرية - بشار).

لكن أجزاء من هذا الشريط أو من هذا المقطع ستكون جاهزة قبل نهاية السنة ولكن فضلنا أن نرجعها من حيث الإحصائيات إلى 2009 لأننا قد نستلم هذه المقاطع لكن تبقى بدون استغلال كلي نظرا إلى أن جزءاً في منتصف الطريق يبقى ربما غير جاهز وقدره حوالي 10 كلم في مرتفعات مقرار الصخرية الكبيرة.

ثم فيما يتعلق بـ 580 كلم خلال سنة 2009 وخلال سنة 2010؛ 352 كلم وخلال سنة 2011؛ 276 كلم وخلال سنة 2012؛ 345 كلم وخلال سنة 2013؛ 299 كلم حينها سوف ننجز حوالي 3.100 كلم تقريبا من السكك الحديدية على المستوى الوطني وهي عبارة عن سكك عادية وعندما نكون قد انتهينا من السكك الضيقة التي تعرف بها بعض المناطق حاليا. بالنسبة لهذه المقاطع، فيها ما يخضع حاليا إلى ما نسميه بالإشارة والاتصالات التي تصاحب السكة الحديدية، وأيضا إن شاء الله في سنة 2009 سننهي عددا كبيرا من هذه المقاطع ولاسيما التي لها علاقة بخط الهضاب العليا وبالخصوص القادم إماماً من برج بوعريريج إلى مسيلة أو من عين توتة -

أو في الغرب.

ثالث عتاد وهو ما نسميه بالقاطرات ذات الدفع الذاتي المكهربة التي لها علاقة بضاحية العاصمة والتي هي قاطرات ذات دفع سويسرية وعددها 64 وحدة، استلمنا منها لحد الآن 06 وحدات ونستلم منها قبل نهاية السنة 08 وحدات ونستمر في استلام قاطرتين كل شهر إلى غاية انتهاء العقد الذي هو 64، لكن التشغيل يتم بما يصل ونضيف ما يلحق إلى شبكة النقل العامة.

بالنسبة للمخطط 2014 - 2009، تكلمت عن الخطوط، هناك عموماً هي خطوط جديدة وأملنا أن تسجل للإنجاز لأن الدراسات الآن هي جارية. إذن فالخطوط الجديدة فيها خطان أساسيان وهما:

خط تيارت - سعيدة وخط تيسمسيلت - بوغزول ومسيلة، هذان الخطان سيكملان الخط الخاص بالهضاب العليا المار من تبسة إلى المسيلة والذي يكاد يكون جاهزاً كلياً الآن، يكمله ليصل إلى سعيدة وجنوب بلعباس.

فخط سعيدة - جنوب بلعباس، الآن تمت حوله المناقصة وأخطرت الشركة وعملاً قريب سوف تبدأ الأشغال بها.

يبقى الخطان ما بين مسيلة وسعيدة، هذان الخطان اكتملت بشأنهما الدراسة وبشأنهما تلقينا الوعود المكتوبة لتمويلهما ريثما ننتهي من إبرام الصفقات، حينئذ نكون قد انتهينا من خط السكك الحديدية الخاص بالهضاب العليا من تبسة إلى جنوب بلعباس ويربطه ذلك ببشار ثم يربطه بوهران وكذلك بتلمسان، مع ذلك يكون لدينا خطان كبيران بالنسبة للسكة الحديدية ولهذا قلت عندنا الأمل.

هناك خطوط أخرى نحن بصدد العمل على تسجيلها للإنجاز لأن دراسات مسجلة في قانون المالية أو معتمدة لأن قانون المالية لم يصادق عليه بعد من طرف البرلمان، لكن هي معتمدة في قانون المالية لسنة 2009 وعددها كبير جداً، لهذا فنتمنى أن نحققها لأن الدراسات الآن قائمة وتتشكل أساساً من حلقة الجنوب زائد بعض المقاطع.

الكهربة الثانية - قلت عن ضواحي العاصمة - والآن بالنسبة لخطوط أخرى وهذا ما هو جار به العمل الآن والمناقصات مطروحة لمن يتابع الصحافة؛ لكل الخط الشمالي من ولاية الطارف إلى ولاية تلمسان، ربما لاحظتم أن هناك الآن مناقصات حول كهربة عنابة إلى برج بوعريريج، ثم كهربة خميس مليانة إلى وهران، أما فيما يتعلق ببرج بوعريريج إلى الثنية المناقصة والكهربة تدخل في إطار العقد لتجديد وتحديد خط جديد بالنسبة لخط السكة الحديدية الرابطة بين برج بوعريريج والثنية. إذن الكهرباء داخلية في هذه العملية، أما بين - بين وهما الثنية - العفرون فتدخل في إطار قطار ضاحية الجزائر والذي انتهت به الأشغال حالياً فيما يتعلق بكهربته.

سيتبع ذلك بالنسبة لهذا الخط الشمالي خط سينيا - أرزيو وكذلك خط رمضان جمال - سكيكدة لتكملة الكهرباء بالنسبة للخط الشمالي بالإضافة إلى ما نسميها بخطوط الخدمات والتي مسافتها كبيرة.

تحدثنا عن السكة الحديدية المكهربة لضاحية الجزائر، فإذا كانت المسافة بين العاصمة والثنية تقريبا 70 كلم وبين العاصمة والعفرون تقريبا 70 كلم؛ فكل هذه الخطوط هي مزدوجة. إذن نضربها في 2 زائد ما نسميه بخطوط الخدمات التي تربط بينها والمجموع يساوي 320 كلم بالنسبة فقط لضاحية العاصمة.

بالنسبة لاقتناء العتاد في إطار هذا التحديث؛ ما قمنا به أساساً هو اقتناء ما نسميها بقاطرات (Diesel) والمكهربة وقدرت بحوالي 30 وحدة، لقد تم استلامها وهي الآن تشتغل.

هناك كذلك اقتناء ما نسميها بقاطرات ذات الدفع الذاتي (Les auto-rails) والتي وصل منها إلى الجزائر لحد الآن 10 قاطرات من مجموع 17 والتي تدخل في إطار العقد الكامل وبدأ تشغيل جزء منها ونستمر الآن في التجارب قبل تشغيل الخطوط الأخرى التي قد تمس الخطوط التي فيها كثافة كبيرة في تنقل المسافرين سواء كان ذلك في الشرق

رابع هدف في المخطط هذا وهو تأهيل بعض المقاطع في الخط الشمالي لكي تنسجم مع القرار الذي اتخذ بالنسبة لـ 220 كلم.

الخط الآن بالنسبة للتجديد يحتمل 220 كلم إلا في بعض المقاطع، لهذا نحن الآن بصدد إنشاء المناقصة الضرورية أو التعديلات الضرورية في مختلف الصفقات حتى نتمكن من تأهيل هذه المقاطع في الشمال لتنسجم مع 220 كلم.

النقطة الخامسة وهي الكهرباء؛ بما أننا كهربنا الشمال أو نحن بصدد كهربة الشمال فالقرار قد اتخذته فخامة الرئيس بكهربة كل الشبكة الخاصة بالسكة الحديدية، سواء القائمة التي هي بصدد الإنجاز أو التي ستنجز مثل ما ذكرته سابقا.

سادسا وأخيرا، تعميم 220 كلم/سا على كل شبكة السكة الحديدية بالجزائر، حينئذ نكون قد حققنا تطورا كبيرا بالنسبة للسكة الحديدية في الجزائر.

هذه مجمل الإجابات لكن تفاصيل كل هذه المعطيات مقطعا بمقطع موجودة في الرد الذي أسلمه لمكتب مجلس الأمة، هذا الصباح.

أشكركم على حسن الإصغاء، شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، أعيد الكلمة للسيد الحاج العايب إذا كان يريد تناولها، الكلمة لك.

السيد الحاج العايب: أشكركم السيد الوزير على الرد، أستغل هذه الفرصة لأسأل بدوري عن متى يعود القطار الرابط بين عنابة وقسنطينة والجزائر إلى العمل؟ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا، الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير: نسيت أن أذكر الخط المهمل الذي هو، عين البيضاء - خنشلة ذكرني به سؤال السيد لزهاري، أقول له إنه يوجد خط عين البيضاء - خنشلة في الخطوط المهملة والتي هي مسجلة للدراسة

حلقة الجنوب تبدأ من بومدفع إلى الجلفة ومن الجلفة إلى الأغواط والدراسة بهما قائمة.

يبقى الأغواط - غرداية، وغرداية - ورقلة، وورقلة - حاسي مسعود، وحاسي مسعود - تفرت لترتبط بالسكة الموجودة بين بسكرة وتفرت والتي الأشغال جارية بها الآن لتوسيعها وتجديد الخط وربما حتى لتحويل الخط بالنسبة لحوالي 75 كلم من بين 275 كلم التي تربط بين بسكرة وتفرت.

الآن الدراسات مسجلة حول الخط الرابط من الأغواط إلى تفرت، ومنتظر بشأنها دفاتر الأعباء الموجودة على مستوى اللجنة الوطنية للصفقات نتمنى أن تخرج هذه الأيام حتى ننطلق في المناقصات المتعلقة بالدراسات، لهذا نأمل أن نسجلها في قانون المالية التكميلي لأنها ضرورية بالنسبة لاكتمال شبكة السكة الحديدية على المستوى الوطني، نضيف إليها خطا آخر وهو حاسي مسوخ - مستغانم الذي أيضا بشأنه دفتر الشروط للدراسات قائم على مستوى اللجنة الوطنية للصفقات.

تبقى الآن الخطوط المهملة، وتسمى بالخطوط المهملة لأنها توقفت منذ الاستقلال وعددها كبير، طولها 832 كلم سأذكرها بسرعة بدءا من الشرق إلى الغرب.

قالمة - بوشقوف وسوق أهراس، هذا الطريق موجود وأهمل منذ الاستقلال ثم يليه بويرة - سور الغزلان ثم تيزي وزو - واد عيسى وعزازقة وخط شلف - تنس وغليزان - مستغانم وأولاد ميمون - سبدو.

مجموع هذه الخطوط سمينها بالمهملة، أضاف إليها فخامة الرئيس خط المسيلة - بوسعادة وبوسعادة - الجلفة ثم آفلو - الأغواط؛ هذه كلها تشكل 832 كلم وسميناها خطوطا مهملة وهذا ما أضافه الرئيس إلى البرنامج الشامل لأن البرنامج هو برنامج الرئيس.

هذه مسجلة أو معتمدة في قانون المالية لسنة 2009 للدراسة، وذلك أننا نحيتها لأنها ضرورية بالنسبة لتكثيف شبكة النقل بالسكة الحديدية.

والتي ستنجز إن شاء الله، شكرا.

السيد الرئيس: هنالك سؤال جديد - السيد الوزير - طرحه السيد الحاج العايب فيما يخص القطار الرابط بين عنابة وقسنطينة والجزائر تفضل السيد العايب.

السيد الحاج العايب: سؤالي عن متى يعود القطار الرابط ما بين عنابة وقسنطينة والجزائر للعمل؟ إنه متوقف.

السيد الوزير: هناك جانبان - السيد العايب - القطار حاليا موجود كسكة لكن نعرف بأن فيه مشكلا على مستوى نفق الأخضرية، تعلمون أن هناك الآن نقلا للمسافرين بالحافلات من البويرة إلى الثنية ومن الثنية إلى البويرة في انتظار إصلاح ما حدث على مستوى المعامشة - الأخضرية.

الآن أظن بأننا خرجنا من النفق لأن الصفقة تمت والجانب الفرنسي المكلف بإصلاحه الآن نصب مركزه على مستوى العاصمة مع اشتراطه لإجراءات أمنية خاصة ولما استكملت ستبدأ الأشغال عن قريب جدا على مستوى هذا الخط الذي من المفروض أنه من بداية الأشغال إلى نهايتها سيستغرق شهرين فقط، أتمنى أن تنتهي الأشغال عن قريب بعدما تجاوزنا الشروط الأمنية التي طلبتها الشركة الفرنسية.

الباقي يدخل في إطار التجديد لأن هذا هو الأساس، التجديد الذي ذكرته، كنا قد نسينا من قبل الخط الهام جدا، أنت لم تذكر لي خط عنابة - الطارف، لأنه عندما تنظر إلى السكة الحديدية في الشمال تذهب من عنابة إلى الحدود الجزائرية المغربية، لا يوجد لدينا خط عنابة - الحدود الجزائرية التونسية، وهذا ما استدركناه في قانون المالية لسنة 2009 حتى وإن لم تنته به الدراسات بعد ولكن التزمت الحكومة بتمويله بمجرد الانتهاء من إبرام الصفقة إن شاء الله، حينئذ ستكون لنا بعض الآجال التي ذكرتها؛ الخط يمر من القالة حتى

إلى مركز العقيد عباس في الغرب الجزائري إن شاء الله وسيكون مكهربا كذلك، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، الآن ننتقل إلى السؤال الموالي والخاص بقطاع العدل والكلمة للسيد فريد هباز، عضو مجلس الأمة.

السيد فريد هباز: شكرا السيد الرئيس.

معالي الوزراء،

زملائي، زميلاتي،

رجال الإعلام والصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

باديء ذي بدء أتقدم بالشكر الجزيل للمجلس الموقر على الأداء البرلماني في إطار الرقابة البرلمانية التي تذود عن مشاكل هذا المجتمع أو هذا الشعب والتجاوب الإيجابي بين الحكومة وبين أعضاء البرلمان.

السيد الرئيس، سؤالي موجه إلى معالي وزير العدل حافظ الأختام وأرحب بمعالي الوزير خذري للإجابة نيابة عنه وطبعاً؛ طبقاً للأحكام القانونية - معالي الوزير لطفاً - يطيب لي أن أشيد بالجهود الجبارة التي بذلت في مجال العدل وكان الإثبات هو إثراء المنظومة القانونية ودعم هياكل القطاع وهذا شيء نشكره عليه ونثمنه.

تجدني أرفع إلى معاليكم انشغالنا والمتعلق بمسألة في ولاية الوادي - ننتقل من ولاية الوادي - والمتعلق بالتأخر الملحوظ في عدم انطلاق مجلس قضاء ولاية الوادي.

معالي الوزير،

1 - صدور النص المتعلق بالإنشاء منذ سنة 1997 كما هو مبين في الجريدة الرسمية للدولة الجزائرية، الأمر رقم 97 - 11 المؤرخ في 19 مارس 97.

2 - استلام المشروع المنجز منذ أكثر من خمس سنوات.

3 - تحتضن الولاية خمس محاكم + فرع.

4 - حسب الإحصائيات السنوية، فإن حجم

مشروعاً على الوزارة تحقيقه ولكن شريطة أن يتم ذلك بالكيفية التي نضمن بها للمواطنين والمواطنات عدالة كفؤة تراعي الحقوق والحريات وتحافظ عليها، لأن تنصيب أي جهة قضائية حتى مع وجود الهيكل الملائم ومع توفر الوسائل المادية الضرورية، لا بد أن يراعى تحقيق هذه الضمانات.

ولتحقيق هذه الضمانات لتنصيب مجلس قضائي بالوادي لا بد من توفير قضاة مكونين برتبة رؤساء غرف ومستشارين، يكونون في مستوى الكفاءة المطلوبة للعمل بهذا المجلس القضائي كدرجة ثانية للتقاضي وهي الاستئناف، منوط بها رقابة الأحكام الصادرة عن محاكم الدرجة الأولى والفصل في القضايا الإدارية والجنائية، التي ليس من العمل الجاد، أو من الإصلاح في شيء، إناطة الفصل فيها بقضاة دون هذه الكفاءة والخبرة والتجربة.

وإذا كانت الدولة قد استطاعت في ظرف قياسي توفير كل ما هو من وسائل مادية وهياكل لاحتضان الجهات القضائية وترقية العمل القضائي، فإنه ليس بإمكانها ولا باستطاعتها مهما بلغ حرصها، أن تختزل الزمن في إيجادها قضاة أكفاء بدرجة مستشار أو رئيس غرفة للعمل بالجهات القضائية، وسدها بذلك في لمح من البصر، التراكم في نقص عددهم القائم عبر كل المراحل الفارطة.

فالنقص، إذن، المسجل في عدد المستشارين ورؤساء الغرف، هو السبب، ليس في عدم تنصيب المجلس القضائي بالوادي وحده، بل وفي عدم تنصيب اثني عشر (12) مجلساً قضائياً آخر، بخلاف الوادي.

وهذا راجع أساساً، كما أسلف السيد وزير العدل في عدة مناسبات، إلى عدم مسايرة قطاع العدالة، في مجال توفير الموارد البشرية، للنمو الديمغرافي والتقسيم الإداري والتطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد خلال مراحل طويلة ماضية لأسباب تعلمونها جميعاً.

وأمام هذا النقص في عدد القضاة عموماً، وعدد المستشارين ورؤساء الغرف بالمجالس القضائية

العمل والملفات التي تتم معالجتها على مستوى مجلس قضاء بسكرة يعود أكثر من نصفها إلى محاكم ولاية الوادي.

5 - بعد المسافة بين ولايتي الوادي وبسكرة والذي يشكل خطراً وحوادث مرور خطيرة مميتة أودت بحياة كثير من المواطنين، والقضاة، والمحامين إلى غير ذلك.

6 - التكاليف الباهظة التي يتحملها المواطن من ولاية الوادي من جراء التنقلات المتكررة في هذا المجال وهي معروفة.

7 - مطالب المواطنين؛ يمرون على المجلس - بناء منجز جاهز منذ خمس سنوات - ذهاباً وإياباً لكن يتساءلون لماذا لم يفتح هذا المجلس؟ سؤالاً إلى معالي الوزير المحترم:

متى تشرعون في إعطاء الضوء الأخضر لانطلاق مجلس قضاء ولاية الوادي لأداء وظيفته التي أنجز من أجلها؟ وشكراً.

السيد الرئيس: شكراً للسيد فريد، الكلمة الآن للسيد وزير العلاقات مع البرلمان نيابة عن السيد وزير العدل، حافظ الأختام.

السيد وزير العلاقات مع البرلمان: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمين، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. نيابة عن زميلي السيد وزير العدل حافظ الأختام الذي يعتذر عن الحضور لوجوده في مهمة، أتشرف أن أجيّب نيابة عنه.

في مستهل الإجابة أود أن أشكر السيد عضو مجلس الأمة المحترم السيد فريد هباز على ما تضمنه سؤاله من مشاعر نبيلة وانطباعات طيبة والإشادة والتنويه بالمنجزات المحققة والإصلاحات القائمة داخل قطاع العدالة مؤكداً مشاطرتي له انشغاله من حيث ما يطرحه فهو يشكل مطلباً

ويأتي ترتيب هذه الأولوية من منطلق المدلول الحقيقي والصحيح لفكرة تقريب العدالة من المواطنين، الذي لا يعني البتة، التقريب الجغرافي ولا يعني البتة أيضا تحقيق عدالة جوارية قوامها القرب الجغرافي بقدر ما يعني توفير الشروط الجدية والضرورية التي تسمح بتحقيق عدالة حقّة وكفؤة، جديرة بصون الحقوق والحريات وضمن الحفاظ على أموال الناس وأعراضهم .

هذا المدلول لا يتأتى ولا يتوفر إلا بوجود قضاة أكفاء متدربين متمهين متكونين وهذا أيضا لا يكون إلا بمرور مدة زمنية لاكتساب الخبرة والحنكة التي تعد شرطا أساسيا لا مناص منه في تحقيق العدل، وبعث الطمأنينة في النفوس وثقة المواطنين بقضائهم الوطني، باعتبار أن ذلك هو المبتغى الأول والأخير من إصلاح العدالة.

وليسمح لي السيد المحترم فريد هباز المحترم، بالإشارة في هذا الصدد، إلى أن تقريب العدالة من المواطن بولاية الوادي، بمعناه الحقيقي، السابق الذكر، هو تقريب مجسد بها في الواقع، من خلال المحاكم الخمس (5) ، بكل من الوادي، والمغير، وقمار، وجامعة والديلة، وأن وتيرة الفصل في استئناف الأحكام الصادرة عن هذه المحاكم، أمام مجلس قضاء بسكرة، التابعة له إلى حد الآن، تسير بصفة عادية بل وجيدة، إذ لا وجود بها لأي قضية مهما كانت طبيعتها، يعود تاريخ تسجيلها لعام 2007 ولم يفصل فيها بعد، كما أن تلبية حاجات المواطنين لشهادة الجنسية، وصحيفة السوابق القضائية، وتنفيذ الأحكام، وكل ما يحتاجونه من خدمات قضائية أخرى، كلها متوفرة لهم على مستوى المحاكم بسهولة ودون عناء.

ولهذا، فإننا وإن كنا نستعجل في قرارات أنفسنا، تنصيب مجلس قضائي بولاية الوادي، لاستكمال فرحة وسعادة المواطنين والمواطنين بها، فإننا في نفس الوقت حريصون أيضا على ألا يكون تنصيب هذا المجلس لمجرد استكمال الولاية مؤسساتها بأي شكل كان، ولو على حساب المصلحة العامة للمواطنين، وإنما ليكون مجلسا

خصوصا، وما ينص عليه القانون المتعلق بالتنظيم القضائي، من أن المجلس القضائي يجب أن يتوفر على حد أدنى من المستشارين ورؤساء الغرف.

بالإضافة إلى ما هو لازم في الوقت الحالي، وإلى حين تنصيب المحاكم الإدارية، حتى المحاكم الإدارية ليست منصبة، من إيجاد غرفة إدارية بكل مجلس قضائي، وما يلزم كل هذه المجالس من وجود محكمة جنائيات بها أيضا، للفصل في القضايا الجنائية داخل دائرة اختصاصه، مع ما يتطلبه ذات القانون من أن المجلس القضائي يفصل بتشكيلة جماعية، أي بثلاثة قضاة، فإن تنصيب المجلس القضائي الواحد، يتطلب في الوقت الحالي، توفير ما لا يقل عن ثلاثين قاضيا برتبة مستشار ورئيس غرفة، مع ما يضاف إليهم من قضاة النيابة العامة ورئيس للمجلس القضائي ونائب عام، وهو العدد غير المتوفر في كثير من المجالس القضائية العاملة حاليا، للأسباب سالفة الذكر، وهذا فضلا عن أن ترقية القاضي إلى رتبة مستشار بالمجلس القضائي لا تكون، وفقا للقانون، إلا عن جدارة واستحقاق، وبعد 10 سنوات من الأقدمية في العمل بمحاكم الدرجة الأولى، وهو ما جعل عددا معتبرا من القضاة برتبة مستشار بالمحكمة العليا لا يزالون يعملون بالمجالس القضائية أو منتدبين لرئاستها، سواء في منصب رئيس مجلس أو في وظيفة نائب عام.

ومن ثمة فالمجالس القضائية السبعة عشر (17) المنشأة بموجب المرسوم رقم 63 - 98 المؤرخ في 16 فبراير 1998، الذي ينص على تنصيبها تدريجيا كلما توفرت لذلك الشروط الضرورية، فقد تم إلى حد الآن تنصيب 5 منها عبر التراب الوطني، وسيليتها تدريجيا تنصيب المجالس القضائية الاثني عشر (12) المتبقية، بما فيها مجلس قضاء الوادي، وفق أولوية تراعى فيها عدة مسائل، أهمها ترقية العمل القضائي، والتقليل من حجم القضايا بالنظر إلى الكثافة السكانية، والظروف الاجتماعية والاقتصادية، والموقع الجغرافي، ومساحة الإقليم من حيث الجهة القضائية المرشحة للتنصيب.

المجلس فليفتح! طبعاً ليس الآن في المرحلة الفلانية أو القادمة، أما أن يكون الجواب بدون تاريخ... نريد قضاة ومستشارين والطلبة الجامعيون موجودون هنا وهناك، يعني صراحة أنا لست مقتنعا بالإجابة، شكراً سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكراً للسيد فريد، الكلمة مجدداً للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

السيد الوزير: شكراً سيدي الرئيس، مع شكري للأخ المحترم السيد فريد هباز عضو مجلس الأمة.

أود سيدي الرئيس أن أؤكد على فكرة تقريب العدالة من المواطن وهو شعار مرفوع من زمن، ولكن محتواه ومضمونه بقي فيه نوع من اللبس، سيدي الرئيس القضاء فن وهو من أرقى الفنون، والعدل قيمة من أسمى القيم، والمواطن يسعى ويبحث ويصوب ويتوق إليها لكي لا يشعر بالغبن والحيث. أنا - واسمحو لي - واحد منكم، لم أسمع في حياتي مواطنين يحتجون ويقولون دار القضاء بعيدة عنا، بل سمعناهم يحتجون ويقولون إن الأحكام ليست في المستوى، يبكون ويقولون إنهم مظلومون ويبكون لكثير من الأمور.

ولكن لا يوجد أحد قال إن العدالة بعيدة عنا، لأنه السيد الرئيس أذكر السيد فريد - وهذا الميدان قضيت فيه ربع قرن - قبل عشر سنوات كان عدد القضايا المطعونة أمام المحكمة العليا، لا يتجاوز 60 ألفاً، آخر تقرير قدمه السيد وزير العدل 600 ألف ماذا يعني هذا؟ المواطن الذي هو من تمناست ومن إليزي ومن أدرار ومن بشار وحيثما كان عندما يحس بأنه غير منصف، يتجشم عناء البعد، ويدفع المصاريف الباهظة للمحامي لكي يمارس حقه في الطعن.

السيد وزير العدل وضح لكي تكون مستشاراً يصلح لأن يتصدى للفصل على مستوى الاستئناف بعد التكوين، الآن ماذا لدينا: تكوين في المعهد العالي للقضاة بعد الليسانس ثلاث سنوات وبعدها يمر عبر المحاكم، أقل شيء عشر سنوات، إذن

قضائياً يتولى شؤونه قضاة أكفاء، يبعثون في النفوس الثقة والطمأنينة، ويرقون بالقضاء إلى مستوى طموحاتنا جميعاً، وهذا ما نعمل من أجله، للانطلاق، بمشيئة الله وتوفيق منه، في تنصيب بعض المجالس القضائية الكبرى، ابتداء من السنة المقبلة (2009).

ولا بأس، إلى حين تحقيق ذلك، في أن يواصل مواطنو ومواطنات ولاية الوادي الكريمة، محافظتهم على صلة الرحم وعروة القرابة بأهلهم وذويهم بولاية بسكرة الشهمة، المضيافة النبيلة. شكراً سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكراً للسيد الوزير، أعيد الكلمة للسيد فريد هباز لاستعمال حقه في التعقيب.

السيد فريد هباز: شكراً السيد الرئيس، أنا أشكر معالي الوزير على الإجابة التي جاءت من قبل معالي وزير العدل، حافظ الأختام ويبقى دائماً السؤال مطروحا لماذا بنينا؟ هذه أموال! وهي أموال الدولة الجزائرية، التي بنينا بها مجلس قضاء مرت عليه خمس سنوات وهو مغلق، والجامعة الجزائرية تخرج الإطارات أين ذهبوا؟ هؤلاء الإطارات بطالون، القضاة موجودون والتكوين كذلك، أنا أقول صراحة المسألة ليست متعلقة بالبرلماني أو بالشعب، فالشعب يطالب ما دام المجلس قد بنينا بمرسوم رئاسي ونشر في الجريدة الرسمية فيفترض أن يكون الجواب في التاريخ الفلاني، خلال الشهر الفلاني، خلال الفترة المقبلة وإلا لماذا نحن هنا في هذه الغرفة، من أجل التكلم عن قضايا شعبنا ومجتمعنا ونرفع عنهم المعاناة وبالتالي أنا عندما تكلمت... لأن الكثير من الحوادث تقع والكثير من المصاريف التي ينفقها المواطنون والمجلس مبني، وعندما يمر المواطنون بالمجلس، أنا لا أقبل أن يتكلموا في الدولة الجزائرية، أنا برلماني أندود عن إحياء دور الدولة الجزائرية وأندود عن إحياء دور الحكومة وأندود عن إحياء دور المجتمع وبالتالي أحب ذلك التكافل والتفاهم والتفهم ما دام في

تكاليف الإنتاج المرتبطة بتطور أسعار المواد النفطية.

ولمواجهة هذه الاضطرابات التي تعرفها الأسعار، عملت الدول النامية على وضع مجموعة من الآليات تمكنها من التحكم في هذه الزيادات سواء عن طريق الدعم المباشر لبعض السلع ذات الاستهلاك الواسع أو عن طريق رفع أجور العمال وفي كلتي الحالتين فإن الدولة هي التي تتحمل جزءا هاما من هذا العبء، والجزائر ليست مستثناة من هذه المشكلة كغيرها من الدول.

ولكن يبقى هذا الأسلوب المتخذ لمعالجة مشكلة الأسعار عبارة عن مسكنات آنية للوضع الراهن، ما لم يتم التوصل إلى العلاج التام لهذه المشكلة.

فالجزائر كانت في وقت ليس بعيدا تمتلك مؤسسات رائدة وتحقق نجاعة اقتصادية جيدة في شتى مجالات الصناعة وبالأخص الصناعات التحويلية والصناعات الغذائية التي لو استمر وجودها اليوم لكانت قد ساعدت الدولة كثيرا في تأمين جزء هام من سوق المواد الغذائية، ولقد وصلنا إلى الوضع الحالي لدواعي اقتصاد السوق ومتطلبات الانضمام إلى التكتلات والأسواق الجهوية والدولية.

والسؤال المطروح:

- 1 - هل الاقتصاد الوطني ليس في حاجة ماسة إلى مؤسسات عمومية قوية تغطي هذا النقص الفادح وبالأخص سوق المواد الغذائية الزراعية؟
 - 2 - هل الدخول في اقتصاد السوق يستدعي في كل الأحوال أن نتخلى عن مؤسساتنا العمومية؟
 - 3 - لماذا نستثني تجربة بعض الدول الرائدة في اقتصاد السوق بالرغم من محافظتها على مؤسساتها العمومية؟ أليس بالإمكان أن تكون الجزائر من بين هذه الدول؟
 - 4 - هل هناك استراتيجية وطنية فاعلة للاستثمار بما فيه الاستثمار العمومي المنتج؟
- وفي الأخير ماذا جنت الجزائر من خوصصة المؤسسات العمومية؟ أليس جديرا بنا أن نتوقف ونقيم النتائج الاقتصادية الناتجة عنها؟
- لماذا لا نفكر في إنشاء هيئة وطنية للاستثمار

سيدي الرئيس عملنا بتجربة 1974 عندما وافقنا التقسيم الإداري في سنة 1974 عندنا 15 ولاية فيها 15 مجلسا ثم رفعا العدد تلقائيا إلى 31 مجلسا قضائيا لكن راجعوا وتفكروا ماذا حدث لوزارة العدل وقضاة كان لديهم عام أو عامان في الدرجة الثانية....حكاية الدرجة الثانية أفرغت من محتواها ولذلك السيد الرئيس، نسرع ونقرب للمواطن المصحة أو المدرسة والمصنع الذي يخلق مناصب شغل، وكالة بريدية لكي لا يذهب بعيدا، لكن العدالة لا يقول أبدا إنها بعيدة عني بالعكس عندما يذهب إلى العدالة...وثانيا حتى حكاية الاستعجال فإن ما يهم المواطن عندما يصدر الحكم ألا يظلم وثانيا لم أجد في حياتي ولو مرة مواطنين يتظاهرون بحجته بعد دار العدالة أو يطالبون ببناء السجون وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير. طبعاً الحديث في هذا الموضوع يطول، سوف تكون هناك فرص أخرى لتناول هذا الموضوع سواء في قانون المالية أو في غيره من القوانين القادمة. الآن ننتقل إلى قطاع الصناعة وترقية الاستثمارات وصاحب السؤال الأول حول القطاع هو السيد عبد الله صدراتي، عضو مجلس الأمة.

السيد عبد الله صدراتي: شكرا سيدي الرئيس الفاضل .

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل، السادة الوزراء الأفاضل والوفد المرافق لهم، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، السيدات والسادة الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. يشرفني أن أطرح على سيادتكم المحترمة الأسئلة الشفوية التالية:

لقد سجلت أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية في الفترة الأخيرة ارتفاعا لافتا وبالأخص المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، وقد أرجع خبراء الاقتصاد هذه الزيادات في أغلب الأحيان إلى ارتفاع

وتسيير القطاع العمومي؟ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الله، الكلمة الآن للسيد وزير الصناعة وترقية الاستثمارات.

السيد وزير الصناعة وترقية الاستثمارات: شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، سيداتي سادتي، نشكر طبعاً السيد صدراتي عبد الله على الأسئلة التي تفضل بها، الأسئلة الأربعة الأولى تتلخص - في الحقيقة - في سؤال واحد وهو هل نظام اقتصاد السوق يسمح بتأسيس وتعزيز شركات عمومية كوسيلة فعالة لتطوير وتنمية الاقتصاد الوطني وما هو موقفنا في هذا الميدان؟ طبعاً الجواب هو: لا شيء يمنع في اقتصاد السوق من تأسيس مؤسسات عمومية قوية وفق أهداف القدرة الاقتصادية، والمزايا المتوفرة.

فيما يخص جانباً آخر من السؤال، هل هناك استراتيجية وطنية فاعلة للاستثمار بما فيه الاستثمار العمومي المنتج؟ عند تحليل الاستراتيجية الصناعية أخذنا بعين الاعتبار كل التجارب التي جرت ولا زالت في العالم، وبالأخص مجموعة العشرين بلداً. هذه المجموعة الشاهدة تضم: المغرب، تونس، مصر، الأردن، تركيا، ماليزيا، السعودية، إيران، نيجيريا، فنزويلا، هذه البلدان لها خصائص مشابهة لخصائص بلدنا.

والتجربة طبعاً مختلفة حسب البلدان، لكن هناك هدف واحد وهو إنعاش وتطوير جهاز الإنتاج الوطني وبالأخص الجهاز الصناعي بسبب المنافسة الشديدة، وتأثير العولمة.

فيما يخص الجزائر، القطاعات التي يملك فيها الاقتصاد وسائل ومزايا من أجل تطوير تنافسية معتبرة هي: البتروكيميا، البوليمير، المخصبات، الألياف الاصطناعية، الحديد والصلب والمواد الحديدية، الإسمت، الصيدلة، والصناعة الميكانيكية.

ولهذا تقرر إعادة انتشار وإعادة هيكلة القطاع العمومي التجاري نحو هذه الفروع بالأخص. وفي هذا القطاع، تدرس الحكومة الآن إنشاء مؤسسات كبرى تستخدم مزايا الأمة وتضمن ترقية النشاطات الصناعية لتطوير الاقتصاد الوطني.

والآن فيما يخص قطاع الصناعات الغذائية، الذي أثاره السيد عضو المجلس، فهو قطاع هام والأمر يتعلق - حقيقة - بقطاع تابع للأسواق الخارجية، وتغلب عليها المؤسسات الخاصة، ولهذا فتدخل الدولة كسلطة عمومية وفقاً لدورها في تنظيم السوق، بواسطة أجهزة الضبط التي أنشئت لهذا الغرض، مثل ديوان الحبوب (OAIC) وديوان الحليب (Olait). وعن الجانب الآخر من السؤال، ماذا جنت الجزائر من خوصصة المؤسسات العمومية؟ أليس جديراً بنا أن نتوقف ونقيم النتائج الاقتصادية الناتجة عنها؟ هناك أرقام تبين نتائج عمليات الخوصصة والمساهمة من الجانب المالي.

من بين 447 عملية التي تمت منذ سنة 2003 حتى الثلاثي الأول من 2008، سجلت ما يلي: مداخل التنازل عن المؤسسات 137 مليار دينار، مساهمة مقدمة في الرأسمال 34 مليار دينار منها مساهمة الغير 22 مليار، ومن جانب الاقتصاد - بفضل الخوصصة - حصلنا على توزيع القدرة الإنتاجية المادية والبشرية والتكنولوجية والحفاظ عليها.

وبناء على التجارب المكتسبة طبعاً، تعمل الحكومة الآن على إعادة ضبط سياسة الخوصصة. فيما يخص النقطة الأخيرة من السؤال، لماذا لا نفكر في إنشاء هيئة وطنية للاستثمار وتسيير القطاع العمومي، الاستثمار العمومي حقيقة هو من صلاحيات ميزانية التجهيز للدولة، أما الاستثمار التجاري حتى العمومي، فهو لا يدخل في هذه الفئة بل هو من صلاحيات وكالة (ANDI) أو بقرار مجلس مساهمات الدولة. وهكذا أملي أن تكون هذه العناصر كافية للإجابة على انشغالات السيد عضو مجلس الأمة وشكراً.

السيد الرئيس: شكراً للسيد الوزير، تفاعلاً

خيرا تجدوه، الكلمة الآن للسيد صدراتي لكي يأخذ حقه في التعقيب.

السيد عبد الله صدراتي: نشكر السيد الوزير على هذه الإجابة وبدون تعليق سيدي الرئيس ونشكر ثانياً السيد الوزير.

السيد الرئيس: شكراً، السيد صدراتي لا يريد أخذ الكلمة، يبدو أن الاقتناع حاصل، الكلمة الآن للسيد لزهاري بوزيد، عضو مجلس الأمة ودائماً قطاع الصناعة وترقية الاستثمارات.

السيد لزهاري بوزيد: شكراً سيادة الرئيس .

السيد رئيس مجلس الأمة،
السيد وزير الصناعة وترقية الاستثمارات ممثل
الحكومة،
السادة الوزراء،
زملائي المحترمين.

سؤالي سيادة الرئيس يتمحور حول تصريح السيدة مديرة الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار منذ مدة، بأن مشكل العقار الصناعي أو كما يسميه السيد الوزير العقار الاقتصادي، أصبح لا توجد فيه ندرة أي في هذا النوع من العقار.

سؤالي هو ما حقيقة هذا الأمر؟ وهل نستطيع أن نقول إن مشكلة العقار التي كانت دائماً إحدى معوقات الاستثمار قد حلت بصفة نهائية حسب هذا التصريح؟ وأضافت أنه بالنسبة للمشاريع الكبرى، فالدولة تقدم العقار الاقتصادي بالتراضي، هل لنا أن نعرف أمثلة عم حدث في هذه النقطة بالضبط؟ شكراً سيادة الرئيس وشكراً سيادة الوزير.

السيد الرئيس: شكراً للسيد بوزيد الكلمة الآن للسيد وزير الصناعة وترقية الاستثمارات.

السيد وزير الصناعة وترقية الاستثمارات: من الواجب علي أن أؤكد - السيد الرئيس - ولا أضيف! السيدات والسادة أعضاء المجلس،

سيداتي وسادتي.

إنني أشكر السيد زميلي لزهاري بوزيد على اهتمامه بوضعية الاستثمار، أذكر بالسؤال الأول هل مشكلة العقار الصناعي كعائق أساسي للاستثمار ولسنوات قد انتهت وبصفة نهائية؟ فيما يخص هذا السؤال فإن الحصول على العقار الصناعي الذي عشناه في الخمس عشرة سنة الطويلة الماضية، لم يكن بسبب ندرة العقار ولكن بسبب انعدام النظام والتسيير غير الشفاف، وبعد تحليل ودراسة السوق، تبين أن هذه الوضعية ناجمة أساساً عن عدم وجود مسح أراض شامل للتراب الوطني وتجميد إنشاء المناطق الصناعية ومناطق النشاط للاحتفاظ بالعقار للحصول على الربح لأغراض المضاربة وتكدس مساحات كبيرة على مستوى المؤسسات العمومية والمعروفة بالأصول الفائضة، عدم استغلال الحافطة العقارية المكونة من الأملاك العقارية للمؤسسات التي تم حلها وبالأخص اختلال تام للوساطة العقارية والتميز بتدخل أكثر من 60 متعاملاً مختلفاً في الميدان.

وحرصاً من الحكومة على الحد من هذه الظاهرة السلبية، تم اللجوء - عبر أربعة مراسيم تنفيذية - إلى تنظيم السوق ولهذا الهدف تم تكوين آليات جديدة تتمثل في إنشاء الوكالة الوطنية للتسيير والضبط العقاري (ANIREF) مكلفة بتسويق الأصول المتبقية والأصول الفائضة والأراضي غير المستغلة الموجودة على مستوى المناطق الصناعية، وذلك بالشفافية اللازمة عبر نشر المعلومات المتعلقة بكل هذه العقارات على شبكة الأنترنت.

والمسؤولية الثانية للوكالة هي صلاحيات المرقي للعقار الصناعي .

المهمة الثالثة تتعلق بإنجاز دراسات وجدول للأسعار المتداولة في السوق، وبالموازاة مع (ANIREF)، أنشئت آلية ثانية وهي لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمار (CAPIREF) على مستوى الولاية وتكون تحت رئاسة الوالي وهي

معها حول مشروع تركيب السيارات ويظهر لي أننا سنقيمها بالقرب من مستغانم.
تلكم - زميلي - العناصر التي من الضروري تقديمها وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير الكلمة للسيد لزهاري بوزيد إن أراد التعقيب... السيد بوزيد لا يريد أخذ الكلمة؛ ننتقل الآن إلى السيد مسعود عميار، عضو مجلس الأمة، دائما في قطاع الصناعة وترقية الاستثمارات.

السيد مسعود عميار: شكرا سيدي الرئيس .

بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛

سيدي الرئيس المحترم،

معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس، سؤالي الشفوي هذا موجه إلى معالي وزير الصناعة وترقية الاستثمارات.

سيدي الوزير،

طموح المواطن الجزائري للرفاهية النسبية طموح شرعي، بين السيارة، الآلات الكهرومنزلية، النقال... إلخ، إلا أنه بإمكانه أن يجد مجالا لاستهلاك ما يجب ادخاره وبدخول الجزائر اقتصاد السوق غير المنتج والمتمحور حول المنتجات المستوردة، تأقلم العرض التجاري مع مداخيل الجزائريين واستعمالهم للقروض والخدمات.

في الأخير نلاحظ أن ادخار الجزائر بما فيه ادخار الفرد الجزائري يمول القطاعات الصناعية والمنتجين خارج الوطن، وهذا يعني أنه يحافظ على مناصب شغل خارج البلاد بصفة مباشرة.

معالي الوزير المحترم، السؤال المطروح على سيادتكم هو:

ما هي التدابير المسطرة والمتخذة من طرف قطاعكم لتحويل هذا الادخار لاستعماله في الاستثمار داخل البلاد ورفع النمو الاقتصادي خارج المحروقات؟ وشكرا سيدي الرئيس.

مكلفة خصوصا بمساعدة المستثمرين في تعيين الأراضي المناسبة، ونشر المعلومات حول الوفر العقاري المحلي ومتابعة تنفيذ المشاريع.

ولكن الإجابة الدقيقة على السؤال: هل هناك حل نهائي لمشكلة العقار الاقتصادي؟ أقول: نعم، ولكن على مستوى الإطار المؤسساتي والنظام وفيما يخص العمل، لا بد من المتابعة قبل إصدار الحكم النهائي.

يعني لقد بدأنا منذ سبعة أشهر، وعلى كل حال يبقى أن نلاحظ التجربة أين وصلت، ونتبعها تدريجيا - إن شاء الله - وكلما وجدنا نقصا نعود إليه لإصلاحه لكي نعمق ذلك الشيء.

ولكن كوننا (ANIREF) منذ تسعة أشهر وهذه حقيقة والوكالة تعمل ولها مركزها وفروعها في كل الولايات، عشرة فروع كونت في الولايات وقد انطلقت منذ تسعة أشهر، ولهذا أنا مطمئن بأننا سننجح في هذه القضية إن شاء الله.

والآن فيما يخص السؤال الثاني، المتعلق بمنح الأراضي بالتراضي للمشاريع الكبرى، هذه مشكلة كبيرة، تجدر الإشارة إلى أن الأمر يتعلق بتدبير تحفيزي لحشد الاستثمار ولكن الاستثمار الذي نحشده يكون للنشاطات الهامة للبلاد، فيما يخص الفرع الاقتصادي: الحجم، الرأس مال، تكوين القيمة المضافة، الشغل أو التأسيس في المناطق الضعيفة.

إن هذا النظام المنصوص عليه في الأمر رقم 03 - 01، المؤرخ في 20 أوت 2001 المعدل والمتمم، والمعروف بنظام الاتفاقية، يمكن المستثمر من مزايا، لاسيما العقار بالتراضي بعد دراسة وقبول المشروع من طرف المجلس الوطني للاستثمار وموافقة مجلس الوزراء، وقام المجلس بترخيص منح الأراضي بالتراضي لفائدة 28 مشروعا أهمها: مشاريع إعمار للسياحة والبناء، مبادلة دوبرال للألومينيوم، (IAAC) للرياح الكبرى - وهي شركة عربية من الخليج - العزّ للحديد والصلب - شركة مصرية - القدرة لتطوير الفلاحة والصناعة الغذائية والسياحة بصفة عامة - وهي شركة من الخليج - و"JMC" وهذه شركة صينية يتم التفاوض

أساسا ادخار المؤسسات - عندما أتكلم عن الادخار أتكلم عن ادخار المؤسسات - هو في الحقيقة ادخار المؤسسات المالية أي البنوك والمواطنين طبعا.

فسوق رؤوس الأموال هيكل مرن من الصعب تعريف مجاله لكن يضم مبدئيا: بورصة القيم، الرهن العقاري والمؤسسات التابعة له والتأمينات وطبعا الهياكل المالية غير البنكية، بنوك الأعمال، بنوك التنمية، بنوك الاستثمار، ومؤسسات المخاطرة برأسمال.

يجب التوضيح أن السوق معين بالأدوات التي يستعملها أكثر من الهيئات التي تعمل فيها، ومع الأسف في هذا الصدد توجد نقائص كبيرة ونقص حقيقي من حيث الخبرة في بلادنا، فالجزائر ليس لها سوق مالي كامل وعميق وتطوير سوق رؤوس الأموال يرمي إلى الإجراءات التالية:

1. تطوير وتعزيز سوق الرهن العقاري الذي يملك إطارا قانونيا مهما، بمعنى أننا حضرنا كل شيء فيما يخص القانون وفيما يخص المؤسسات، وتوضيح أدواته مع الأسف نحن بصدد العمل في هذه القضية والأهم يجب أن يتعلم المواطن الجزائري اللجوء إلى هذا السوق، وإن نتكلم عن هذه النقطة فهي ملف عظيم نستطيع فتحه ونتكلم على قضية الرهن، ففي كل بلدان العالم يتعلق البناء بالرهن العقاري وكل هذه الأزمة التي حدثت في العالم، كما تسمعون بها، بدأت في هذه القضية أي قضية الرهن العقاري.

فيما يخص البورصة، فرغم وجود بورصة الجزائر فإن أعداد الشركات التي تتداول فيها قليل جدا، إذا كان سوق الأسهم محدودا بسهمين فإن سوق السندات أوسع، ولكن لا نستطيع القول إن البورصة مؤسسة فعالة في السوق المالي.

وتجدر الإشارة إلى أنه في إطار إعادة انتشار القطاع العمومي التجاري، نعتزم الذهاب إلى فتح - عبر البورصة - رأسمال الشركات الكبرى الجديدة التي سنكونها والتي تحدثت عنها قبل قليل.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مسعود، والكلمة الآن للسيد وزير الصناعة وترقية الاستثمارات.

السيد وزير الصناعة وترقية الاستثمارات: شكرا مرة أخرى السيد رئيس مجلس الأمة، السيدات والسادة.

طبعا، نشكر السيد مسعود عميار على السؤال الذي يؤكد على الدور الأساسي للادخار في تنمية ونمو الاقتصاد والحقيقة هي مرارا ننسى تماما الادخار ولا نتكلم إلا عن الاستثمار.

فالاستثمار كمحرك للنمو هو في الواقع حجم الادخار، وحجم الادخار الوطني في بلادنا عال، المعدل هام يصل إلى 57% من معدل الادخار على حساب الناتج الداخلي الخام وهذا المعدل عال، ويظهر لي من أعلى المعدلات في العالم كله، ولكن نسبة 57% تضم الادخار العمومي والادخار الخاص.

العمومي لأننا في وضعية أين تملك الحكومة ادخارا عظيما، نحن بصدد استعماله تدريجيا طبعا لكي نمول البرنامج الرئاسي ولكن باقي الادخار عندنا لا يمكن استعماله مباشرة، وعلى أية حال، إن الادخار عال جدا، والقضية هي لماذا يعد الادخار عاليا ولا نستعمله مباشرة؟ لأنه لا يجد - في الحقيقة - إطارا للاستعمال وهذا الإطار هو السوق المالي، لقد تعودنا على الخلط بين السوق المالي والسوق البنكي، لماذا لا يستعمله السوق المالي؟ في الحقيقة نحن في التباس بين السوق المالي والسوق البنكي عندما نتكلم عن السوق المالي، فإننا نشير ضمنا إلى السوق البنكي أي البنوك التجارية، في الحقيقة النظام البنكي التجاري يلعب دورا محدودا في استعمال الادخار الوطني الخاص لغاية الاستثمار بمعنى تمويل مشاريع أو نشاطات جديدة.

إن الاستثمار يحتاج لسوق رؤوس الأموال وهو السوق الذي يجند الادخار الوطني والدولي، عندما يأتي المستثمر من الخارج لكي يستثمر في بلادنا، يحضر معه الادخار من الخارج ليكونه هنا كاستثمار في بلادنا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مسعود، الكلمة لك السيد الوزير.

السيد الوزير: يبدو لي أن هناك خلطا، نحن نتكلم على أية حال عن الادخار، فالادخار هو الادخار، ومعناه عندما يكون لك مدخول، جزء منه تستهلكه والباقي تذهب به إلى البنك أو في موضوع آخر هذا هو الادخار الآن السيد عضو المجلس تتكلمون عن قضية الاستهلاك، لست بصدد الحديث عن الاستهلاك، قضية الادخار (l'épargne c'est la non consommation) بالنسبة لنا هي ما هي الوسائل التي نحن بحاجة إلى توفيرها لتجنيد الادخار، الادخار سواء كان ادخار المواطنين أو المؤسسات هو ما لا يستهلك ويكون مودعا في البنك، إما نتركه مودعا في البنك ويأتي لك بشيء ما، أو تستعمله لتكوين شركات جديدة أو نشاطات صناعية... إلخ. لهذا السبب، قضية تجنيد الادخار هي قضية سوق الأموال وليس البنوك، يمكنك إيداع أموالك في البنوك، ولكنها لا تذهب بعيدا في قضية تمويل الاستثمار، ولكن توجد بنوك ومؤسسات مالية خاصة دورها هو تجنيد الادخار واستعماله في الاستثمار، إذا كان السؤال هو: ما هي استراتيجية الحكومة لتجنيد الادخار الوطني لمنفعتها الخاصة؟ هذا سؤال ولكن إذا نحن بصدد الحديث عن الوطن والاقتصاد الوطني، ففي الاقتصاد الوطني هناك الحكومة ورجال الأعمال والمستثمرون. وحقيقة النشاط الاقتصادي ليس الحكومة، النشاط الاقتصادي هو الاقتصاديون، المستثمرون المستعملون، الشركات، الذين هم يعملون في السوق. ولهذا فهذا خلط وعلينا أن نكون متفقيين تماما مع الأخ حتى لا يكون أي لبس. الادخار هو الذي يبقى بعد الاستهلاك فإذا تتركه في بيتك أو تودعه في البنك وإذا أودعته في البنك لاستعماله كل يوم فهذا ليس ادخارا إنما هو حساب جار تستعمله كما تريد، أما إذا أودعته في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط أو في حساب خاص للادخار، فهنا نكون أمام الادخار الحقيقي، وكيف نستعمل هذا الادخار؟ هنا من الضروري تكوين

فيما يتعلق بهيئات حشد واستعمال الادخار لغاية الاستثمار، فإن الحكومة تدرس الآن تأسيس بنك تنمية يمكن أن يكون (BADR) وبنك استثمار الأعمال ويمكن أن يكون (so-Finance) والأمر معروض للمناقشة.

2. ترقية بنوك أجنبية.
3. إنشاء شركات تابعة للبنوك التجارية ولكن متخصصة في ترقية نشاطات رؤوس الأموال.

وبذلك نفتح إن شاء الله آفاقا جديدة أمام المواطنين الذين يتجهون حاليا إلى الاستهلاك الواسع الذي يستهلك أغلب الادخار لفائدة - مع الأسف - الخارج وشكرا لكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، أعيد الكلمة مجددا للسيد عميار إن أراد أخذها، الكلمة لك.

السيد مسعود عميار: شكرا السيد الرئيس، شكرا معالي الوزير على الإجابة ولكن أريد أن أضيف شيئا، سؤاليا تقريبا هو: ما هي استراتيجية الحكومة في استعمال ادخار المواطن الجزائري؟ أنا لا أتكلم عن ادخار الدولة كدولة بل على ادخار المواطن الجزائري الذي يستعمل القروض، أصبح مستهلكا كبيرا يستعمل القروض والخدمات بصفة كبرى، لو نأخذ بالنسبة للخدمات مثلا استعمال النقل، يوجد تقريبا في الجزائر ما يفوق 20 مليون نقال، لو نفرض أنه يوميا يستعمل عشرون مليون نقال على 24 مليون، لخمسة دنانير فقط شهريا، فلو نستعمل عشرين مليون نقال في ظرف عشرين يوما سنستهلك ملياري دينار شهريا، هذه مستعملة من طرف مؤسسات أجنبية التي تخلق أو تدعم مناصب شغل أو الدعم في التطوير التكنولوجي خارج الجزائر، هذا هو سؤالنا، ولا أتحدث عن الخدمات في السياحة، شراء السيارات، الآلات الكهرومنزلية، سؤالنا موجه في استعمال ادخار المواطن الجزائري، ما هي استراتيجية الحكومة الجزائرية على المديين القصير والطويل لاستعمال هذا الادخار؟ وشكرا.

- (1) هل لديكم العدد الكافي من المعلمين المؤهلين لتحقيق أهداف هذه المرحلة التربوية؟
- (2) هل عدد المقاعد البيداغوجية المتوفرة كافية لعدد الأطفال الذين أعمارهم 05 سنوات؟
- (3) كيف تكون وضعية الأطفال الذين لم يسعفهم الحظ أن يسجلوا في التحضيري؟
- شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بدو حان، والكلمة الآن للسيد وزير التربية الوطنية.

السيد وزير التربية الوطنية: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة.

السيد مسعود عميار شكرا جزيلاً على السؤال المتعلق بالتعليم التحضيري، كما تعلمون في إطار الإصلاح الذي بدأنا في تطبيقه منذ سنة 2003 أصبح الآن التعليم التحضيري وانطلاقاً خاصة من هذه السنة جزءاً هاماً في هيكلية تعليمنا بجانب التعليم الابتدائي والإكمالي والثانوي.

إن التعليم التحضيري هو شيء غير جديد، لأنه كان في الماضي معمولاً به، ولكن لم يكن معمماً على أغلبية أبنائنا، ولكن في إطار الإصلاح، ارتأينا بأن النجاح في الامتحانات وخاصة في البكالوريا وشهادة التعليم المتوسط وشهادة الانتقال من الابتدائي إلى الإكمالي، لاحظنا بأن التعليم التحضيري له أهمية خاصة والنجاح مرتبط بهذا الجذع الجديد، الذي كما قلت انطلقنا في تعميمه خاصة هذه السنة بصفة قوية، والحقيقة أن القانون الذي صادقت عليه في شهر جانفي هو واضح بأن التعليم التحضيري غير إجباري، فالتعليم التحضيري هو شيء أساسي انطلقنا في تطبيقه انطلاقاً من هذه السنة بصفة أقوى، لأنه إذا كان في السنة الماضية شمل ما يقرب من 23% أي 270 ألف تلميذ فقد شمل هذا العام ما يقرب من 70% أي 430 ألف تلميذ، أي

سوق مالي وليس بنكي، ولهذا أنا في ردي أوضح أن الادخار عظيم في الجزائر ولكن مع الأسف لا نملك إطاراً لتجنيد الادخار هذه هي القضية، وبارك الله فيك السيد عميار.

السيد الرئيس: شكراً يبدو أن هناك سوء فهم أو تفاهم ولمعالجة الإشكال هنالك ثلاثة مقترحات: إما أن يعيد صاحب السؤال طرح سؤاله على السيد الوزير، أو يلتقي السيد السائل مع السيد الوزير لكي يدقق الفهم أو يأتينا مرة ثانية وقد وعدنا بذلك السيد الوزير ويقدم عرضاً أمام اللجنة الاقتصادية حول سياسة البلاد في ميدان الاستثمار وكل الميادين المعنية بقطاعه، فشكراً للجميع والآن ننقل إلى السؤال الموالي والكلمة للسيد مسعود بدو حان، عضو مجلس الأمة نيابة عن زميله السيد مسعود عميار والخاص بقطاع التربية.

السيد مسعود بدو حان: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،
معالي الوزراء،
زميلاتي زملائي،
السيدات والسادة الحضور.

سؤالي موجه إلى معالي وزير التربية الوطنية ونصه الكامل كالتالي:

صدرت في شهر أفريل 2008 من طرف مديريةية التعليم الأساسي، تدابير تنظيمية خاصة بالتربية التحضيرية وهذا مواصلة لعمليات إصلاح النظام التربوي.

حسب هذه المراسلة، الموجهة إلى مديري ومفتشي التربية ومديري المدارس، فإن مرحلة التربية التحضيرية مرحلة حساسة وهامة جداً وإن البيئة المدرسية تترك تأثيرات على شخصية الطفل مدى الحياة ويصعب على أي معلم أن يتكفل بهذا الطور التربوي الحساس.

لهذا معالي الوزير، أطرح على معاليكم ثلاثة أسئلة:

التحضيرى الآن له برامجه، وأساتذته المؤطرون وكتبه التي تمنح مجاناً لكل أبنائنا على مستوى الوطن بدون تفرقة بين المعوزين وغيرهم ولذلك أقول فقط، بأن هذا التعليم غير إجباري وأؤكد على ذلك وأن الحكومة ستطبقه مستقبلاً بصفة أقوى مما هو عليه الآن، أنا قلت 430 ألف تلميذ هي 70% وعدد التلاميذ المعنيين الذين بلغوا سن 5 سنوات يقرب من 530 ألفاً ولذلك أنا أتصور بأنه في المستقبل القريب على مدى سنتين أو ثلاث سنوات المقبلة، سنعمم التعليم التحضيرى على كل أبنائنا ونبدأ خاصة بالمدن والولايات التي لا تملك إمكانيات.

ولذلك سنقوم بمساعدة الخواص في المدن الكبرى: العاصمة، وهران، عنابة، قسنطينة مع العلم أنه وكما قلت الولايات التي ليست لها إمكانيات كبيرة وكذا المواطنون الذين ليست لهم إمكانيات كبيرة، هذه الفئة ستخص بالأبجدية الأولى من طرف الحكومة.

شكراً على هذا السؤال وأنا مستعد لاستكمال الجواب إذا لم أوفه حقه وشكراً.

السيد الرئيس: شكراً للسيد الوزير. أعيد الكلمة للسيد مسعود بدو حان فليتفضل.

السيد مسعود بدو حان: سيدي الرئيس، شكراً للسيد الوزير على التوضيحات المقدمة.

السيد الرئيس: شكراً للسيد الوزير، الآن ننتقل إلى السؤال الموالي، دائماً في نفس القطاع والكلمة للسيد علي قدور دواجي، عضو مجلس الأمة.

السيد علي قدور دواجي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد معالي وزير التربية،

السيد معالي وزير الصحة،

زملائي أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة،

الزيادة كبيرة لا بأس بها أما في سنة 2000 فكان 6%.

حقيقة القول، لماذا هذا التعميم القوي والهام لهذه السنة؟ شيء بسيط لأن التعليم الآن انتقل في الابتدائي من ست (6) سنوات إلى خمس (5) سنوات وهذا ما تركنا أمام فائض في الأساتذة الذين يفوق عددهم 26 ألف وكذلك أصبح عدد القاعات المدرسية أكثر من 19 ألف قاعة زائدة، هذه الزيادة سمحت لنا بتحسين ظروف التمدرس في الابتدائي وأصبح الآن أقل من 30 تلميذاً في القسم، ولكن الباقي من الأساتذة والقاعات استعملناهم للتربية التحضيرية، ولذلك أنتم تلاحظون أن هذا العام لدينا 16 ألف أستاذ الذين كانوا يشكلون فائضاً في الابتدائي وكوناهم منذ ثمانية أشهر وأصبحوا الآن أساتذة في التعليم التحضيرى ولذلك فالسؤال المطروح هل تعانون نقصاً في الأساتذة؟ الجواب هو لا، نحن عندما نقول إن الأمر إجباري نطبقه بكل وسائل الدولة ونحضر له بكل قوانا ولكن التعليم التحضيرى ليس إجبارياً لكن الدولة ستعممه كما قلنا في القانون شيئاً فشيئاً وبصفة تدريجية انطلاقاً من الإمكانيات التي تملكها الدولة، ولذلك أقول إن إرادة الحكومة قوية من أجل تعميمه في المستقبل والدليل على ذلك تعميمه هذا العام بنسبة 70% على المستوى الوطنى.

لا تنسوا كذلك أن التعليم التحضيرى ليس من صلاحيات الحكومة والدولة الجزائرية فقط، ولكن هو من صلاحيات المؤسسات الأخرى - خاصة - التابعة للدولة أنتم تلاحظون أن سوناطراك وشركات وطنية أخرى لديها إمكانيات وأقسام ومدارس تحضيرية لعمالها وكذلك نحن الآن نشجع الخواص ولو أنهم يشاركون بنسبة 0,5%، علماً أنني اتفقت معهم حالياً، لمساعدتهم فيما يخص التكوين ومجانية الكتاب ولكن هم من جهتهم يساعدوننا لفتح مدارس خاصة في الميدان التحضيرى ولكن نقول إن نية الحكومة في المستقبل هي تعميمه بإمكانيات ستكون إن شاء الله أقوى من تلك التي جندناها هذه السنة، مع العلم أن هذا التعليم

الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

قبل الخوض في السؤال أتوجه من خلال معالي السيد وزير التربية بالتهنئة لكل الأساتذة والمعلمين بمناسبة اليوم العالمي للمعلم ونسأل الله لهم التوفيق في رعاية الجيل.

طبقاً للنصوص التنظيمية، الدستور، القانون الناظم للعلاقات بين الحكومة والبرلمان والنظام الداخلي لمجلس الأمة، أضع بين يدي معالي السيد وزير التربية السؤال الشفوي التالي نصه:

لا يمكن بأي حال إنكار ما بذلته وتبذله الدولة من جهد معتبر في مجال التربية الوطنية، وخاصة في جانب التأطير التربوي ولكن هناك أساليب وممارسات باسم الدولة تنال من ثقة المواطن في مؤسساته ومن ذلك عدم احترام العقود المبرمة رغم أن العقد شريعة المتعاقدين.

فحين كانت الوزارة (وزارة التربية الوطنية) قدرت حاجاتها من التأطير ولجأت إلى إبرام عقود يتم على أساسها تكوين أساتذة في التعليم الثانوي التقني في مواد مختلفة (مختلف الهندسات سابقاً) على دفعات متتالية، وعقد هؤلاء الطلبة الذين سلمت لهم العقود وقبل الشروع في الدراسة أمالاً عريضة على أنهم حين يتخرجون تكون مناصب عملهم في انتظارهم جاهزة، لكن المفاجأة! إن الوزارة لم تف بالتزاماتها ومازال الكثير منهم بطالاً أو مستخلفاً في أحسن الأحوال.

السؤال معالي السيد الوزير، ما مصير هؤلاء الأساتذة؟ ولماذا تنصلت الوزارة من العقود المبرمة؟ وما ذنب طالب أبرم عقداً لم تف به الوزارة؟ أعانكم الله وشكراً لكم.

السيد الرئيس: شكراً للسيد دواجي، الكلمة الآن للسيد وزير التربية الوطنية.

السيد وزير التربية الوطنية: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي الرئيس المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمين، السيد دواجي، شكراً جزيلاً على سؤالكم.

للتذكير قبل الإجابة على السؤال، أذكر أنه في إطار الإصلاح، أعيدت هيكلية التعليم جذرياً وأصبح التعليم الثانوي الآن تعليماً ثانوياً عاماً وتعليماً ثانوياً تكنولوجياً وإن التعليم التقني الذي يكون للحياة العملية هو الآن من خصوصيات وزارة التعليم والتكوين المهنيين، من هذا المنطلق فإن الوزارة تكون في التعليم الثانوي الذي يحضر إلى الجامعة وإن وزارة التعليم والتكوين المهني تكون أبناءنا لما بعد انتهاء دروسهم بتوجيههم إلى الحياة المهنية، وأقول لكم إخواني إننا أهملنا وأهملنا بصفة كبيرة التعليم المهني ولذلك وفي إطار الإصلاح أنشئت وزارة خصيصاً لذلك.

لقد سمعت هنا وهناك أننا تملصنا من التعليم التقني، هذا غير صحيح، لكن ما كنا نقوم به في الماضي - واسمحوا لي بالقول - إنه غير صحيح نظراً للضغوطات وكذلك بعض الأمور حيث أصبحنا الآن نفتقر إلى هذه الفئة من المتعلمين المهنيين الذين نحتاجهم أكثر من الذين تخرجوا من الجامعات، كما تعلمون حالياً ليس من السهل وجود مختص في التقنيات المعمول بها الآن وإننا نفتقر لهذه الإطارات المختصة، بمعنى أن هذه الهيكلية هي هيكلية جديدة لذلك نطلب منكم مساعدتنا في هذا الشأن حتى لا تكون رغبة أبناءنا جميعاً موجهة للجامعة وكما يقول الأمريكي "إنما البلدان المتخلفة التي تكون الأطباء فقط"! نحن نحتاج حالياً إلى تقنيين حتى على مستوى العمال في الورشات والجزائر كلها ورشة كما تحدث فخامة رئيس الجمهورية ضمن برنامجها، نحن نأتي باليد العاملة من الصين وبلدان أخرى وأبناؤنا لا مهنة لهم كما قال رئيس الجمهورية، نحن نبني ولا نعرف كيف نصنع (Le fil à plomb) لذلك فالبلاد ليست فقط دكاترة ومهندسين بل تحتاج إلى تخصصات متشعبة ومتنوعة ولذلك عندما هيكلنا أنفسنا أصبحنا الآن ضمن تكوين جديد فما كان في الماضي أصبح غير لائق حالياً، على سبيل المثال بعض المؤسسات

سنوات كان لديهم مستوى البكالوريا فقط والحمد لله بدأت (La régie) في إطار الإصلاح. ما كان يسمى سابقا (Les ITE) ألغي تماما.

نحن الآن في التربية ليست لدينا كفاءات حتى نكون أكثر من البكالوريا، فالمؤسسة التي لها قدرات لتمنح تكويننا ما فوق البكالوريا هي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ونحن نعمل معها لتكوين الأساتذة في المستقبل انطلاقا من دفتر الشروط يحمل متطلباتنا في التكوين وهو مرفق بالموصفات التي يجب أن تكون في الأستاذ.

ما هو سؤال السيد دواجي؟ سؤالكم كان يدور حول الأساتذة الذين كونتهم وزارة التربية وخاصة (L'INSET) وأبرمت معهم عقودا وبعد انتهاء مدة التكوين تخلت عنهم. لا سيدي دواجي نحن لم نتخل عنهم، الدولة دولة مهما تداولت الحكومات والوزارات حيث تبقى الوزارات وتبقى العقود موفى بها. بالنسبة للمتربصين الذين أنهوا تكوينهم بهذه المعاهد فعددهم بلغ 850 أستاذاً لم يبق منهم إلا 240 نحن لم نتخل عنهم حتى ولو تطلب الأمر إمداد تكوينهم، فالدولة لا تستغنى عن هذه الشريحة لكي تتماشى والإصلاحات القائمة في ذلك.

فكونوا على يقين سيدي عضو المجلس المحترم، أننا سنوفي بما تعهدنا به وأن أبناءنا سيكونون في مؤسساتهم في أقرب الآجال. شكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، أسأل مجددا السيد دواجي هل يريد تعليقا؟ الكلمة لك.

السيد علي قدور دواجي: شكرا سيدي الرئيس. شكرا معالي وزير التربية الوطنية على الاستراتيجية التي وضعها في الآفاق، نسأل الله التوفيق والحمد لله أنه ختم بإجابة كنت أنتظرها، نتمنى إن شاء الله أن هذه الشريحة من الأساتذة تكون قد استمعت إلى الإجابة وأن يكونوا في أماكن عملهم عن قريب، أعرف سيدي الوزير حالات، منهم من أعادوا امتحانات ومسابقات التوظيف قصد التوظيف في مدارس إبتدائية رغم أنهم حاملون

التي كانت تعمل في الماضي وتكون إطارات في الميدان التقني، هذه أصبحنا الآن في غنى عنها، فأوقفناها أما (L'ESEC) التي تكلم عنها السيد دواجي في تدخله وهي مؤسسة تكون في التعليم التقني، الذي لا نحتاج إليه لكننا نحتاج إلى التعليم التكنولوجي ولذلك فمطالبنا الآن اتجاه وزارة التعليم العالي تغيرت وهذه الوزارة هي في إطار الإصلاح وضمن هذا الإصلاح قد وفرت لنا حاليا المطالب التي نحتاج إليها. على سبيل المثال، في الماضي كانت لدينا (Les I.T.E) ، فالفرد الذي تحصل على الثالثة ثانوي كان بإمكانه أن يصبح أستاذا، الآن وفي إطار الإصلاح إذا لم يكن المترشح حاملا لشهادة ليسانس لا يستطيع الالتحاق بسلك الأساتذة ولو في طور الابتدائي وحتى يلتحق بالابتدائي لابد على المترشح أن يكون حاصلًا على شهادة البكالوريا بالإضافة إلى ثلاثة سنوات ويكون متخرجا من المعاهد المختصة وتسمى (Les IFPM) وهي المدارس التي تكون أساتذة التربية في المدرسة الإبتدائية، ولكن فيما يخص الإكمالي والثانوي لابد من شهادة بكالوريا + 4 أو بكالوريا + 5 متخرجين من معاهد تابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حاليا أصبحت الأمور واضحة بكالوريا + 3، بكالوريا + 4، بكالوريا + 5، متخرجين من المعاهد فالأساتذة الذين لم يتحصلوا على شهادة الليسانس لديهم شهادة البكالوريا هم يتمدرسون في الجامعات الليلية. ومن الآن إلى العشر سنوات اللاحقة سنكون 214 ألف أستاذ لم يتحصلوا على شهادة الليسانس لكنهم يحملون شهادة البكالوريا أو السنة الثالثة ثانوي، علما وكما ذكرت سابقا أن برنامج التكوين المخطط له انطلق في 2005 ونحن الآن في 2008 وسيرتفع العدد ضمن هذه العشرية ليصبح 95% من أساتذة التربية كلهم متحصلين على شهادة الليسانس.

وحاليا هناك 120 ألف طالب موجودون في إطار هذا التكوين لهذا العام، فالأشخاص الذين التحقوا في 2005 سيتم تخرجهم هذه السنة وبلغ عددهم 5000 حامل شهادة ليسانس علما أنه قبل ثلاث

السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات: السلام عليكم.
سيدي الرئيس،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
تحية طيبة.

السيد بلعباس، أنا شاكر لكم على سؤالكم الذي يدور حول مرضى السرطان، أريد فقط أن أعطي لمحة بسيطة عن السرطان وسواء كان في الجزائر أو خارج الجزائر، فالحمد لله نظرا للتطور الاجتماعي والنمو في المعيشة جعل الأمل في الحياة للمواطن الجزائري عالية في 1962 كانت في سن 44 سنة للفرد الجزائري أما في 2008 فالأمل في الحياة - التي هي بيد الله - أصبح 74 سنة بالنسبة للرجال و 77 سنة بالنسبة للنساء، إذن الشعب الجزائري أصبح له الأمل في الحياة أكثر وبالتالي فالشيخوخة كما تعلمون تتولد عدة أمراض من بينها السرطان، ناهيك بمرض القلب ومرض العظام والأمراض الأخرى التي تتطلب منا المضي قدما نحو هذا الموضوع فندرس ونحضر أنفسنا لمعطيات جديدة ولتصور جديد للأمراض التي ستحل بشعبنا ولكن هذه سنة الله في الأرض.

إن التحليل الدقيق لحالات الإصابة بالسرطان على المستوى الوطني بناءً على التحقيق الوطني لهذا الداء المنظم لسنة 2008 واستغلال المعلومات الواردة في سجلات السرطان على المستوى الجهوي، سطيف، وهران، الجزائر، يبين أن هذا المرض الخطير له نسبة انتشار مسجلة عند التقدم إلى المستشفيات ففي الجزائر بصفة عامة هناك 93,9 من المواطنين مصابين بالسرطان من بين 100 ألف جزائري.

- أولا: 94 جزائري تقريبا مصاب بالسرطان من بين 100 ألف منهم 80 حالة (رجال) و 100 حالة (نساء)، كما تعلمون هذه الشريحة (النساء) لهن أسباب وحالات كثيرة تجعلهن عرضة للإصابة أكثر من الرجال، هذا وقد بين تحليل الوضعية في سنة 2005 تباينا جغرافيا كبيرا سجلته المؤسسات الاستشفائية المتخصصة في مكافحة السرطان.

لعقود باسم وزارة التربية، أسأل الله التوفيق وأعانكم الله، إن شاء الله يوم السبت ستكونون في المستوى في مدينة غرداية، جزاكم الله خيرا وبارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرا السيد دواجي.

أظن أن السيد الوزير ليس لديه ما يضيفه عمّا قاله، الآن ننتقل إلى السؤال الموالي والكلمة للسيد بلعباس بلعباس، عضو مجلس الأمة وقطاع الصحة.

السيد بلعباس بلعباس: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله وبه نستعين والصلاة والسلام على النبي الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد معالي الوزير،
زميلاتي، زملائي،
رجال الصحافة والإعلام،
السلام عليكم.

هذا السؤال الشفوي موجه إلى معالي السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 99 - 02 المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالا شفويا التالي نصه:

إن ظاهرة تفشي مرض السرطان قد استفحلت بولاية الجلفة، فالإحصائيات المستقاة من الجهات الرسمية وغير الرسمية (الجمعيات) تشير إلى أكثر من 1000 حالة، فما هي الإجراءات التي ترونها مناسبة للحد من هذه الظاهرة وكذلك التكفل بهؤلاء المرضى؟ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بلعباس بلعباس والكلمة الآن للسيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.

يتكفلون بهذه الفئة من المرضى يتم إرسالهم إلى العاصمة أو قسنطينة أو وهران وفي مدة ساعة أو ساعة ونصف يتم الموعد مع الأخصائي أو الأستاذ حيث أنهم يقومون بكل الإجراءات الخاصة بالمواعيد الطبية والرقابة واقتناء وصفات العلاج والدواء وهكذا يعود المعالج بالدواء في اليوم ذاته إلى خنشلة أو بركة أو مغنية، وقد عاد وهؤلاء الأطباء العامون بعد التكوين، التحقوا بولاياتهم لأداء المهام المنوطة بهم، إن مثل هذا الإجراء هدفه، التقليل من تنقل المرضى ومرافقيهم عبر المراكز العلاجية البعيدة ومراعاة لظروفهم الصحية والاجتماعية، لأننا لاحظنا كذلك وجود مرضى ماكتئين في حدائق المستشفيات لأسابيع طويلة على مستوى العواصم الكبرى، مثل هذا الإجراء يخفف من معاناة المواطنين كثيرا.

– رابعا: وقد خصصنا بإذن الله وفي عجلة وأشهر قليلة تمويلا استعجاليا لهذه الغاية، (قانون المالية الفارط) الذي مر أمامكم ثم تطوير المؤهلات للتكوين اعتمادا على ثلاثة مراكز، تكوين الأخصائيين على مستوى العاصمة، وهران، قسنطينة، وتشجيع البحث العلمي في هذا الميدان مع تطوير نظام جمع المعلومات والاتصال وإنشاء هيئة تسيير خاصة بداء السرطان تتكفل أيضا بالمساهمة في هندسة مراكز محاربة السرطان الذي بدأنا في إنجازه. هذا هو البرنامج الخماسي الذي سطرته الدولة الجزائرية، أما فيما يخص ولاية الجلفة، – معذرة إن أطلت السيد الرئيس ومن واجبي أن أعطيكم هذه المعلومات على مستوى الوطن – من ناحية تحليل أسباب الوفيات المسجلة خلال الفترة الممتدة من أول جانفي إلى غاية 20 ماي 2008، تبين أنه من أصل 529 وفاة عامة 29 حالة سببها داء السرطان، أي ما يعادل نسبة 5,48% من الوفيات العامة ولا توجد أية حالة مرتبطة بالأشعة التي يولدها المفاعل النووي الذي لم نذكره، لم يتم التصريح بأي مرض مهني مرتبط بالأشعة النووية لا في الجلفة ولا خارج الجلفة يعمل "مفاعل السلام" تحت رقابة محافظة الطاقة الذرية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، مفاعل

– ثانيا: هناك تجهيزات يجب توفيرها في هذا المجال .

– ثالثا: فيما يخص التكوين الطبي وشبه الطبي المختص، في هذا المجال سطرت الجزائر له مخططا وطنيا للتكفل بمرض السرطان، لدينا حاليا هذا المخطط انطلق في 2005 وإلى غاية 2009 يمكننا تقييمه، وفيه عدة أنشطة أذكر منها:

أولا، يركز المخطط على: الوقاية المكلفة بأخطار السرطان ثم تعميم الكشف عن الأمراض السرطانية المنتشرة ثم تدعيم التكوين المرتبط بهذا الداء ثم تعيين وتحديث تجهيزات المراكز الاستشفائية الموجودة على قممها ثم الانطلاق في إنجاز مراكز مرجعية جهوية لمكافحة السرطان وقد بلغ عددها 15 مشروعا ما عرفته من المهنة لا يوجد أي دولة في العالم برمجت هذا العدد في فترة واحدة وفي أن واحد، ناهيك عن المراكز التي كانت موجودة في السابق، تم إنشاء مصالح التكفل الطبي لمرضى السرطان بالمعالجة الكيماوية على مستوى المستشفيات العامة وعددها 168 تمس كل الولايات وقد انطلق العمل ببعضها. بالفعل وهذا الإجراء الجديد في التكفل بهذه الفئة من المرضى راعينا فيه حالة المرضى الذين – زيادة على وضعيتهم الصحية السيئة – هم مرغمون بالتنقل إلى مراكز علاجية خارج ولاياتهم على سبيل المثال، وهران، عنابة، قسنطينة، العاصمة، وفي غالبية الأحيان تعاني هذه الفئة من الناس ظروفًا معيشية صعبة، بالإضافة إلى أن المريض عندما يتنقل إلى مكان العلاج يتطلب منه الأمر وجود مرافق له لقطع مسافات بعيدة.

وقد يكون سبب التنقل أحيانا هو موعد الرقابة الطبية المستمرة، أو لاقتناء وصفات العلاج أو حتى إقتناء الدواء نفسه، لاحظنا أن منهم من يقضون لياليهم حتى في الشوارع، وهناك من يقضون أسبوعا في العاصمة ينتقلون هنا وهناك لعدم توفر المال للنزل.

من هذا المنطلق فكرنا في تكوين – في كل المستشفيات التابعة للدوائر والولايات وخاصة الدوائر – أطباء عامين بعدد 05 من كل مستشفى

ولا يتم الإعلان عنهم وبالتالي يمكنني أن أوكد لك أننا نسجل يوميا حالة وفاة واحدة (01) بهذا المرض أي ما يقابل 350 حالة سنويا.

بالمقابل إن مديرة الصحة بالجلفة غائبة تماما، بل وتتعمد إخفاء هذه الحقيقة لأسباب نجهلها وأنا لا أقول بأن هذا المرض سببه الأشعة أو غيرها، لا أتدخل في هذا المجال ولست مختصا به .

أضيف في هذا المجال بأن الدواء غير متوفر، فزميلي في الدراسة وصديقي قد توفي منذ شهر فقط وقد كان إطارا يعلم جيدا حقيقة مرضه فطلب مني قبل وفاته أن أرسل له الدواء الخاص بتخفيف الآلام، بحثت عنه لشرائه ولم أعثر عليه إلى أن مات بآلام مرض السرطان، إذا كنت بمالي ولم أجده ورغم أنني عضو بمجلس الأمة ولي أخ طبيب، فما بالك بالمواطن الذي يفتقد قدرة شراء هذا الدواء. في حين أن بعض الأدوية التي من المفروض أن لا تخرج من المستشفى تباع في صيدلة خاصة في الجلفة.

بالنسبة لتنقل المرض السيد الوزير، يتم على حسابهم الخاص، إلا ولايي الجزائر والبلدية إذ لولا وجود جمعية تنشط في هذا المجال مشكورة ومدير الصحة يعمل على الأقل في هذه الجمعية، كيف نقوم بعرقلة من يريد مساعدتنا ويوفر لنا المجال لتسهيل المهمة؟ فمن المفروض أننا نساعد هذه الجمعيات. فالجمعية تنقل أسبوعيا 20 حالة إلى المستشفيات، اشتروا سيارة واحدة بأموال التطوع، والسيد الوالي مشكور والمجلس الشعبي الولائي مشكور أيضا على المساعدة، فمثل هذه الجمعيات تحتاج إلى المساعدة وبودنا ذلك .

فيما يخص المعايير التي يمكن أن تستفيد منها هذه الجهات من هيكل ما يجب الأخذ بعين الاعتبار معيار عدد السكان، معيار الحاجة، فمقارنة مع عدد السكان في الجلفة الذي وصل إلى مليون ومئتي ألف ساكن (1.200.000) وتعتبر الولاية الرابعة على مستوى الوطن، وهي الوحيدة التي تحدها تسع (09) ولايات، ورغم ذلك لا تستفيد من مستشفى لمرضى السرطان؟ أرى أن هناك إجحافا في حق هذه الولاية لأنه لا يوجد اعتبار آخر.

السلام يوجد في عين وسارة كما تعلمون، أما النسبة المئوية لداء السرطان في الجلفة، بلغت 60 حالة لكل 100 ألف نسمة في حين تبلغ النسبة الوطنية تقريبا 94 حالة لـ 100 ألف نسمة إنها عالية! ترتفع هذه النسبة في بلدان أمريكا الشمالية إلى، 480 و 500 حالة تقريبا في كل 100 ألف نسمة وفي أوروبا 380 حالة لكل 100 ألف نسمة، ولما كانت الإحصائيات الأخيرة المقدمة من طرف المنظمة العالمية للصحة تشير إلى عدد 6,2 مليون وفاة سنويا سببها مرض السرطان ويتوقع بلوغ عدد 15 مليوناً في سنة 2020 أي ما يعادل ارتفاع 50% من الوفيات بسببها السرطان، سيتضاعف العدد خلال 2020 وبالتالي فإن مقارنة النسب تبين بوضوح ارتفاعها كذلك في البلدان المتقدمة عنها بالنسبة للبلدان النامية، فالبلدان المتقدمة لها نسبة مرتفعة في مرض السرطان أكثر من الدول النامية، شكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير. أسأل السيد بلعباس بلعباس هل يريد أخذ الكلمة؟

السيد بلعباس بلعباس: شكرا سيدي الرئيس، شكرا للسيد الوزير على هذه الاستفاضة في التدخل، ولكن السيد الوزير عندي بعض الملاحظات في هذا المجال. في الحقيقة، الإرادة السياسية المتوفرة والإمكانات المسخرة من طرف الدولة لا يمكن لأحد إنكارها، لكن في المقابل عندما لا تواكب الإجراءات بالعمل البشري والخدمات يصبح هناك عجز وخلل في التنفيذ، لذا لا بد من طرح السؤال بشأن ذلك.

فيما يخص داء السرطان بولاية الجلفة ظاهرة مقلقة حاليا وكل الناس تلاحظ تلك إذ الوفيات في هذه الولاية إلى 3500 حالة وفاة، سيدي الوزير تقولون أنتم بأن 6% من هذا العدد مصابون بهذا الداء وأن 200 حالة تقريبا سنويا يتوفون بهذا المرض هذا هو الرسمي، أما غير الرسمي فهو أكثر. وكما تعلمون 50% من سكان الجلفة رحلٌ وبدو

السيد الوزير: شكرا سيدي الرئيس.

أنا أشكر السيد عضو المجلس، عند إجابتي قلت بأن الإحصائيات التي قدمتها تتعلق بالمرضى الذين تقدموا إلى المستشفى، أما الذين لم يتقربوا إلى المستشفى فمن الصعب إحصاؤهم أولاً، إنني أمام مجلس موقر دستوريا، أعطي الأرقام بالتدقيق ولا أنطق عن الهوى، مصدر الأرقام هي المستشفيات، والبلديات، عن سبب وفاة كل فرد وبالنسبة للجزائر وتقريبا في كل 100 ألف جزائري هناك 94 حالة وفاة بداء السرطان. أما في تبسة فالرقم هو 60 حالة لكل... هذا الرقم الموجود لدي، هذه من جهة، من جهة أخرى الرقم الذي أعطيته فيما يخص الأمل في الحياة تبين أن داء السرطان كثر، لكن يبدو لي ليس السرطان الذي كثر، إنما السن ارتفع والتشخيص أصبح أحسن من قبل فالشبكة الوطنية لتشخيص الأمراض ككل أصبحت في يومنا أحسن هذا من الماضي مما جعل ظاهرة المرض تبدو أكثر.

بالنسبة للقضايا التي طرحتموها أنتم مشكورون، كنت أتمنى أن تذكروا الجهود المبذولة التي تقوم بها الوجدتان على مستوى الجلفة، حيث يتواجد هناك 106 أطباء كوبيين يقومون بمسؤوليتهم تجاه المرضى، حتى أن الوالي لم يجد لهم سكنات لإيوائهم، وقد نال ذلك رضى المواطنين وصراحة هم أصدقائنا ومستواهم مرتفع جدا وخاصة على مستوى مركزي الصحة (Mère et enfant) العيون وهما من أحسن المراكز الموجودة في الوطن وهم يعملون في هذا المجال.

أما بالنسبة لمركز خاص بداء السرطان ومسألة تنقل المرضى إلى العواصم الكبرى خاصة للعلاج الكيماوي الذي يستدعي المعاينة مرة في كل شهر أو شهرين فيقضون أسبوعا متشردين وإن تأخروا عن الموعد تمتد الفترة أكثر، فضلنا تكوين أطباء عامين موجودين بالمستشفيات العادية لمدة أسبوعين أو ثلاثة أسابيع والغاية لا تكمن في أن الطبيب المتربص هو الذي يقوم بالعلاج بل هو يطبق ما يؤمر به من العاصمة ويجعل المريض ومرافقه في راحة من أمرهم حين وصوله إلى العاصمة

هناك بعض الانشغالات - دائما في ميدان الصحة - كمشكل عجز عدد الأطباء المختصين مثلا بين الجلفة وعين وسارة هناك مسافة 50 كلم وعدد الأطباء في عين وسارة ثلاثة (03) مختصين في أمراض النساء ولا يوجد في حاسي بجباح أي طبيب، فلماذا لا يتم تعيين طبيبا واحدا منهم هناك؟ مؤخرا توفت امرأة في الطريق الرابط بين المنطقتين تاركة سبعة أطفال والسبب يعود إلى بعد المسافة للاتحاق بمصلحة الولادة وعدم وجود أطباء في عين المكان.

مشكل آخر يتعلق بالمرضى، هناك عجز كبير في تزويد المستشفى المركزي للولاية فلمجموع 340 ألف ساكن، هناك أربعة ممرضين وطبيبة واحدة في المداومة، أنقل لكم هذه الحادثة، قدم شخص وزوجته المريضة إلى المستشفى الموجود بالولاية لم يجد ولا ممرضا واحدا ليحقن الزوجة المريضة، فاضطر الزوج أن يخرج ليجت من ممرض خارج المستشفى ليقوم بحقن الزوجة.

فيما يتعلق بالوجبات المقدمة للمرضى داخل المستشفى تختلف هذه الوجبات وتقل وتنعدم تماما عن الجدول المبرمج للطعام المفروض تقديمه لهؤلاء المرضى وتصلهم نسبة قليلة في أوقات الطعام.

السيد الرئيس: هل أنهيت التعقيب وهل هناك سؤال إضافي؟

السيد بلعباس بلعباس: ليس لدي سؤال إضافي، إنني دائما في مجال الصحة.

السيد الرئيس: هذه عبارة عن انشغالات ومن المفروض أن تكون ضمن السؤال.

السيد بلعباس بلعباس: نعم، لقد أنهيت.

السيد الرئيس: الكلمة للسيد الوزير.

للصحة والسكان وإصلاح المستشفيات. لقد بادرت منذ مدة وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات بسلسلة من الإصلاحات الهامة والهادفة إلى تنظيم القطاع ورفع من فعاليته، فما مدى تمثيل هذه الإصلاحات وما هو تقييم معاليكم لها؟ وهو ما يدفعني أيضا إلى التساؤل عن التقسيم الجديد أو الخريطة الجديدة وأقصد بها ما اصطلح عليه المؤسسات العمومية للصحة الجوارية، ما هي المعايير التي على أساسها تم اعتماد هذا التقسيم على مستوى الولايات؟ وأذكر على سبيل المثال لا على سبيل الحصر على مستوى ولاية برج بوعريريج ألم يكن من الأنفع أو الأنجع أن تستقبل بلديات معينة أو أخرى هذا النوع من المؤسسات لتغطية أفضل لجميع مناطق البلاد؟ وعلى سبيل المثال هناك دائرتان هما الحمادية وبرج بوعريريج لم يتم إنشاء مؤسسات للصحة الجوارية بهما رغم توفرهما على جميع الشروط المحتملة وأحدد بالنسبة لدائرة الحمادية. وبإجراء مقارنة بسيطة تبقى تابعة لبلدية برج بوعريريج رغم ترامي حدودها حتى مشارف ولاية المسيلة وتحتوي على مرافق صحية جد بعيدة على مقر الولاية بالإضافة إلى احتوائها على عدد كبير من هذه المناطق، والذي يفوق العدد الموجود ببعض المناطق الأخرى التي أنشئت بها المؤسسات العمومية للصحة الجوارية، وأهم من ذلك الوضع الصحي لهذه الدائرة، والذي عرف خلال السنوات الأخيرة تسجيل حالات تفوق المناطق الأخرى من حيث الوضعية الإيبيدمولوجية مثل الأمراض المتنقلة عن طريق المياه "اللشمانيووز" اللسع العقربي إلى آخره ولذلك سؤالي لمعاليكم كالاتي:

أليس بإمكاننا إنشاء مؤسسة عمومية للصحة الجوارية في هذه الدائرة والتي تلبى جميع الشروط المطلوبة وربما أكثر من غيرها؟

معالي الوزير، نقطة أخرى، تم إسناد وإدارة وتسيير هذه المؤسسات إلى أطباء معظمهم ينتمون إلى السلك الطبي بدلا من المتصرفين أو التابعين إلى السلك الإداري ألا ترون أن ذلك يصعب مهنة الأطباء

للمراقبة بعد ساعة ليأخذ الدواء ليعود إلى داخل التراب الوطني، تبقى قضية شبه الطبي، فهي قضية وطنية، فأمر تكوين شبه الطبيين ترك لأسباب عاشتها الجزائر لأسباب مالية ولأسباب أخرى كنا نكون عشرة آلاف مختص في شبه الطبي سنويا - لم أعرف سابقا القطاع - فوجدت 1200 سنويا لكن هذه السنة سجلنا 5000 وفي المستقبل سيتم تكوين عشرة آلاف، حتى التكوين في شبه الطبي ليس هو التكوين التقليدي العادي بل هناك 64 اختصاصا في السابق كانت سوى عشرة اختصاصا في هذا الميدان قبل أن نقوم بالتكوين يجب تكوين المكونين .

فيما يخص مراكز معالجة داء السرطان، لقد فتحنا حوالي 15 مركزا في ثلاثة (03) سنوات، لا توجد أي دولة بلغت هذا العدد في فترة زمنية قصيرة، المركز ليس عبارة عن أسرة وأدوية بل هناك (La radio-thérapie) وتتطلب أجهزة خارقة للعادة واحتياطات كبيرة وأطباء ذوي اختصاص عال من الناحية الطبية ومن ناحية شبه الطبي، فحاليا عندنا 15 مركزا و 03 من قبل بيدولي أنه يكفي الجزائر ولا نستطيع فعل أكثر من ذلك في كل الأماكن سنفتح مراكز اختصاص أخرى كطب العيون في الجلفة واختصاصات أخرى وفي مناطق أخرى، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير والكلمة الآن للسيد عبد الله بن التومي، عضو مجلس الأمة ودائما قطاع الصحة.

السيد عبد الله بن التومي: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
معالي الوزير المحترم،
زميلاتي، زملائي،

السادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي الشفوي موجه إلى معالي السيد وزير

توافد بعض المواطنين لجرح بسيط ولو كانت حقنة مباشرة إلى المستشفى، ويتركون المصحة الجوارية إلى درجة أن النظام فقد معناه، والكل يعرف النتائج الوخيمة لهذه الوضعية، من أبرزها تهميش برامج القاعدية والخدمات الوقائية لأن (Les polycliniques) هم أساس هذه الوقاية والخدمات القاعدية. واكتظاظ المستشفيات الكبرى بحجم كبير ذهب إلى حد تشويه صورة بعض المراكز الاستشفائية الجامعية التي أصبحت تشبه - وأقولها للملا - مستوصفات كبيرة (Les "C.H.U" - sont devenus de véritables dispensaires au lieu que le travail des dispensaires soit fait) على مستوى هذه القواعد، عكسنا الأمور، وتهمل مهام المستشفيات الجامعية التي تكمن في التكوين والعلاج على المستوى العالي والبحث العلمي وبطبيعة الحال، تدمر المواطن من حيث نوعية التكفل به وعدم رضا المسؤولين عن وضعية لا تترجم الاعتمادات المخصصة لقطاع الصحة ولا تسمح كذلك لكفاءتنا الطبية من إبراز قدراتها، الأستاذ الجامعي الذي من مهامه البحث العلمي والعلاج بمستوى عال أصبح يقوم بحاجات بسيطة جدا، أنا أصول وأجول في المستشفيات الجامعية وأرى أن الأساتذة يهتمون بعمليات بسيطة كـ نزع أحجار من الكلى أو المرارة عوض التقدم في زرع الأعضاء، إذن ما هو دور المستشفيات الجامعية؟ مهامها هو البحث والتكوين والعلاج ذو المستوى العالي وليست الأمور بسيطة، كل هذه المعطيات كانت وراء التنظيم الجديد الذي جاء به مرسوم ماي 2007 والهدف منه هو إعادة الاعتبار إلى هرم الخدمات الصحية على أساس الفصل بين الخدمات القاعدية والخدمات الاستشفائية من أجل تفعيلها في نسق جديد يضمن تقريب هذه الخدمات بما فيها المتخصصة المقدمة للمواطن وضمانها في المستويات المحددة لتفادي التأخر في التكفل وتدني الخدمات بفعل اللجوء المباشر إلى المستشفى.

مع حلول جانفي 2008 باشر القطاع في تطبيق

للنجاح في مهامهم في مهمة ليست من تكوينهم وذلك على حساب مهمتهم النبيلة التي هي الطب، ما هو تقييم معاليكم للوضعية بعد مدة من دخول هذا التقسيم أو هذه الخريطة حيز التطبيق؟ هذا هو مضمون سؤالي سيدي الرئيس. أشكركم وأقول لكم السلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الله، الكلمة الآن للسيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.

السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات: السلام عليكم. شكرا السيد الرئيس، السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر. الأستاذ عبد الله بن تومي، أشكركم على سؤالكم الذي يتطرق إلى موضوع له أهمية فيما يخص تسيير وتنظيم المنظومة الصحية الوطنية والإصلاحات الجوارية في القطاع هذا تقريبا هو السؤال الأساسي.

إن المنظومة الصحية الناجعة هي التي تتكفل بمختلف مستويات العلاج وفق تسلسل هرمي منطقي وتوزيع جغرافي عادل يضمنان جوارية الخدمات ونجاعة البرامج الصحية المختلفة الأصعدة، في الجزائر ومنذ بداية الألفية الجديدة أظهر التشخيص المستمر للمنظومة الصحية الوطنية ضرورة تكييف التنظيم المعمول به كونه أنه أصبح لا يواكب التحولات التنموية الكبرى التي عرفها المجتمع الجزائري في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية، بل وأكثر من ذلك يتميز التنظيم القديم تدريجيا بطغيان الخدمات الاستشفائية (Les soins hospitaliers) على الخدمات الصحية القاعدية وهو أمر أدى إلى تهميش المرافق الجوارية وهي قاعة العلاج المتعددة الخدمات، مما جعل المواطن يتوجه مباشرة إلى المستشفى لكي يتم التكفل به ربما لأبسط حاجة فيما يخص صحته، حيث إننا نجد في المستشفيات حتى الجامعية منها

مستشفيات جامعية أين وجدت طوابير تصل إلى مائتي مريض .

كان من الأحسن أن يكون الطب الجوّاري ويدوم إلى الليل للتكفل بمثل هذه الحالات، فمن الممكن أن يمرض الجزائري والجزائرية في أي ساعة من النهار ومن حقهم أن يجدوا العلاج بجوارهم في هذه المؤسسات الجوّارية فيما يخص العلاج الأولي ثم- (De la salle de soins de proximité vers la polyclinique, vers l'hôpital, après, le C.H.U.) عند الضرورة أو خطورة المرض.

ثالثا، تكثيف المؤسسات الاستشفائية المتخصصة في مجالات عديدة تأخذ بعين الاعتبار الوضعية الوبائية والديموغرافية، وتجدر الإشارة إلى أن تكليف الأطباء - كما تفضلتم - بتسيير العديد من المؤسسات الجديدة راجع إلى النقص المسجل في تكوين إطارات التسيير الاستشفائي وهو الأمر الذي سنجد له حلا في المستقبل القريب لأننا في طور إنشاء المدرسة العليا للتسيير الاستشفائي التي ستسمح بالتكوين والرسكلة وفق المناهج العصرية للتسيير الاستشفائي ومن باب الإنصاف تجدر الإشارة إلى أن كل الأطباء الذين أوكلت لهم مهمة التسيير الاستشفائي، استفادوا من برنامج التكوين المستمر في مجال تقنيات التسيير قد يكون هذا التكوين غير كاف لأنه كان لبعض الأسابيع ولكن ستكون الرسالة وفي انتظار ذلك من الأحسن أن يكون المسير طبيا ونعطيه المعلومات التي تسمح له بتسيير المنطقة. وفي الأخير، ولكي لا أجحف في الإجابة عن مختلف استفساراتكم، أشير فقط أنه لا يمكن القيام بتقييم موضوعي وشامل، لهذا التقسيم الجديد الذي لم تمض عليه سنة من الشروع في تطبيقه، لكن تبقى الأبواب مفتوحة أمام كل التعديلات بما فيها فرضية إنشاء مؤسسات جوّارية جديدة، كما تفضلتم به في سؤالكم وفق ما سيمليه التقييم الذي سيكون في غضون سنة 2009. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، أسأل السيد

التنظيم الجديد الذي أشرتم إليه حيث استبدل مفهوم القطاع الصحي بمضمونين جديدين وهما المؤسسة العمومية للصحة الجوّارية والمؤسسة الاستشفائية العمومية وعلى هذا الأساس، أصبح الهرم الصحي يعتمد على أنماط مؤسساتية تعمل وفق المهام المنوطة بها.

أولا وقاعديا، نجد المؤسسة الجوّارية للصحة، القاعدية قاعة العلاج أو المتعددة الخدمات، تضمن الخدمات الصحية القاعدية وتطبيق البرامج الوقائية، كاللقاح وغيره وهذه البرامج أثبتت نجاعتها.

ثانيا، يحول المريض إذا اقتضى الأمر من هذه المؤسسة إلى المستشفى العام أو المؤسسة الاستشفائية العمومية (E.P.H) أو مؤسسة استشفائية أين توجد التخصصات الطبية والجراحية بعد هذا وحسب الضرورة يمكن توجيه المريض إلى المستوى العالي وهو المؤسسة الاستشفائية المخصصة أو إلى مستوى المركز الاستشفائي الجامعي وأخيرا إذا اقتضى الأمر إلى المؤسسة الاستشفائية الجامعية وللتذكير فقط فإن الخريطة الجديدة للخدمات الصحية تستفيد من:

أولا، توفير كل التجهيزات اللازمة الضرورية لجميع المرافق الصحية العمومية وفقا للمهام المنوطة بها في الخريطة الصحية وعلى كل المستويات لا بد أن تتوفر لقاعة العلاج أكبر عدد تحتاجه من الوسائل سواء على مستواها أو على مستوى (La Polycliniques) (إختصاصيين، أجهزة) ثم على مستوى المستشفيات أين تقام العمليات.

ثانيا، تكثيف قاعات العلاج في الأحياء الحضرية الجديدة والعتيقة والمناطق الريفية النائية، حيث تكون مفتوحة باستمرار حسب احتياجات المواطنين، أقولها بصراحة لقد وجدنا القطاع الخاص يغلق كل المصحات ليلا وحتى المسيرة من طرف الدولة فإن كان في أسرة طفل مريض في منتصف الليل أو الواحدة صباحا تبقى أمه المسكينة تبحث ليلا عن سيارة أجرة لتلجأ إلى المستشفيات الكبرى، لقد قمت بزيارات ليلية في

القيام بالخدمة داخل التراب الوطني حسب القانون لمدة سنة أو سنتين غير كافية، نحن نقوم بدراسة حلول أخرى وإن شاء الله نكون أخصائيين من القرى ذاتها ليبقوا هناك بعد التكوين في مناطقهم وسيكون التكوين بمستوى عال ومكثف بحيث يكون الاختصاصي في عين الدفلى أقوى منه في العاصمة معذرة. وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير.

شكرا للسادة أعضاء المجلس، بذلك نكون قد أنهينا طرح الأسئلة التي تقدم بها السادة أعضاء المجلس وسماع الردود التي أتى بها السادة الوزراء. شكرا للجميع، الجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الواحدة
والدقيقة العاشرة ظهرا**

عبد الله بن التومي هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيد عبد الله بن التومي: شكرا سيدي الرئيس، شكرا معالي الوزير على الإجابة. عندي فقط توصيتان تتعلقان بالدائرة التي كان السؤال يدور حولها.

لقد أحس المواطنون حقا بإجحاف، لكون المعايير لم تكن في المستوى، أتمنى أن تفتح في هذه المنطقة مؤسسة استشفائية جوارية في أقرب وقت ممكن.

أما بالنسبة لجميع المؤسسات الاستشفائية الجوارية أتمنى إن شاء الله أن تكون توصيات فيما يخص توفير الإمكانيات المادية والبشرية بما فيه الكفاية للتكفل بالمواطنين.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الله والكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير: إشارة فقط حول تعقيبه، سوف نعمم بإذن الله هذه الوحدات وتقرب العلاج للمواطن حيث يجده في أي وقت يحتاجه أحيانا أمور بسيطة لا تحتاج للتنقل بعيدا بما يستوجب أن يكون العلاج في الحي سواء كان قديما أو جديدا على سبيل المثال في حي 3000 مسكن فتحت محلات تجارية تحت العمارات، لماذا لا نجعلها مصحات للعلاج لتقريبها للأسر والتدخل السريع خاصة ليلا، (Le SAMU) نحن بصدد بعث الديناميكية في هذا القطاع، نحن بصدد دراسته وتعميم التدخل السريع، ونعدكم بأننا لا نفتح قاعة بدون تجهيز كاف ولكن لا يعني ذلك أن قاعة العلاج تحتوي على (Scanner) وإنما على ما هو ضروري للعلاج بإذن الله نبدأ بالعاصمة كتجربة، نفتح 19 قاعة هذه الأيام أما القاعات القديمة التي كانت تغلق مساء وليلا نفتح منها 124 ثم نعممها على مستوى التراب الوطني هذا شكل يخص حتى تبقى قضية الأخصائيين داخل التراب الوطني حتى الأخصائيين الموجودين حاليا على مستوى العاصمة يريدون

ملحق

أسئلة كتابية

1 - من السيد الشايب بن سعيدان

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير التهيئة العمرانية

والبيئة والسياحة

تحية طيبة وبعد،

فإنه طبقا للمادة 134 من الدستور والمواد 73، 72، 68 من القانون العضوي رقم 92/02 المؤرخ في 08 مارس 1999م المتضمن تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة والمادة 76 من النظام الداخلي لمجلس الأمة.

يشرفني بعد تقديم جزيل الشكر على الجهود التي تبذلونها والإنجازات التي تحققونها أن أتوجه إليكم بالسؤال التالي:

سيدي معالي الوزير المحترم،

تعلمون أن مشروع الحديقة النباتية بمدينة الأغواط الذي يتربع على مساحة معتبرة 24هـ في قلب عاصمة الولاية وقد برمجت به عدة فضاءات، بيئية، علمية، سياحية ومنتزهات... إلخ بل ويعتبر المشروع رئة المدينة مستقبلا والمواطنون بالولاية ينتظرونه بفارغ الصبر.

وقد برمجت الأشغال منذ عدة سنوات، ولكن للأسف المشروع يعرف تأخرا كبيرا وأصبح محل نقد وتساؤل من الجميع عن هذا التأخر. وعليه نرجو من معاليكم إفادتنا في هذا الشأن. وشكرا.

الجزائر، في 09 جويلية 2008

الشايب بن سعيدان

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

بعد الاطلاع على السؤال الكتابي يشرفني أن نحيطكم علما أنه:

فيما يخص الحديقة النباتية، الدراسة أنجزت والصفقة تم منحها. وسيشرع في أشغال الإنجاز ابتداء من 10 سبتمبر 2008.

أما بالنسبة للحديقة العمومية، فستفتح للجمهور كما هو مقرر في 04 سبتمبر 2008.

كما تجدر الإشارة إلى أن المشروع على عاتق محافظة الغابات لولاية الأغواط.

تقبلوا منا، السيد الوزير، أسى عبارات التقدير والاحترام. أخويا

الجزائر، في 09 سبتمبر 2008

الشريف رحمانى

وزير التهيئة العمرانية

والبيئة والسياحة

2 - من السيد الشايب بن سعيدان

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير الصحة والسكان

وإصلاح المستشفيات

تحية طيبة وبعد؛

فإنه طبقا للمادة 134 من الدستور والمواد 73، 72 و68 من القانون العضوي رقم 02/99 المؤرخ في 08 مارس 1999م المتضمن تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة والمادة 76 من النظام الداخلي لمجلس الأمة.

يشرفني أن أتوجه إلى معاليكم بالسؤال التالي:

وتفضلوا، السيد النائب، بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 17 سبتمبر 2008

السعيد بركات
وزير الصحة والسكان
وإصلاح المستشفيات

3 - من السيد الشايب بن سعيدان

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير التعليم العالي

والبحث العلمي

تحية طيبة وبعد؛

فإنه طبقا للمادة 134 من الدستور والمواد 72، 73 و63 من القانون العضوي رقم 92/02 المؤرخ في 08 مارس 1999 المتضمن تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة والمادة 76 من النظام الداخلي لمجلس الأمة.

يشرفني بأن أقدم إلى معاليكم بالسؤال التالي:

سيدي معالي الوزير المحترم،

إن جامعة عمار ثايجي بالأغواط تعرف السنوات الأخيرة تطورا هائلا وإقبالا كبيرا وقد فتحت بها عدة تخصصات غير أن المطلب الرئيسي لسكان المنطقة خصوصا والجنوب عموما لم يلب لحد الساعة، والمتمثل في فتح تخصص البيوطبي علما بأن أبناء الجنوب الجزائري في أمس الحاجة إلى هذا التخصص.

سيدي معالي الوزير المحترم،

أعتقد أن الأغواط التي أنجبت إطارات طبية هائلة على رأسهم المرحوم البروفسور بوصالح جراح الأعصاب مدير مستشفى أيت إيدر سابقا. أعتقد أنها تستحق فتح تخصص البيوطبي في مسقط رأس هذا الأستاذ رحمه الله.

سيدي معالي الوزير المحترم،
لقد تم برمجة مستشفى 60 سرير ببلدية قصر الحيران بولاية الأغواط (ثالث تجمع سكاني بالولاية) وقد تم اختيار الأرض لذلك من طرف اللجنة المختصة وبحضور مصالح الحكم الولائية سنة 2007، وقد استبشر سكان دائرة قصر الحيران خيرا بهذا المشروع الذي انتظروه طويلا لأنه يخفف عنهم الضغط المتزايد من المناطق المجاورة للبلدية ويكفيهم عناء التنقل إلى مستشفى عاصمة الولاية ولكن المؤسف أن هذا المشروع لم يعرف لحد الساعة الانطلاقة. وعليه نرجو من معاليكم إفادتنا عن سبب هذا التأخر. وشكرا.

الجزائر، في 09 جويلية 2008

الشايب بن سعيدان

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

سيدي النائب المحترم،

يشرفني أن أنهي إلى علم سيادتكم أن ولاية الأغواط قد استفادت أواخر شهر جويلية 2008 في إطار البرنامج التكميلي من تسجيل عملية تحت عنوان «دراسة وإنجاز مستشفى بسعة 60 سريرا بدائرة قصر الحيران ولاية الأغواط» تحت رقم NF.5.731.1.262.103.08.01.

مباشرة بعد ذلك، قامت مصالح مديرية الصحة والسكان لولاية الأغواط بإعداد دفتر الشروط الخاص بالدراسة وتم عرضه على لجنة الصفقات العمومية بالولاية حيث تمت المصادقة عليه بتاريخ 08/08/2008 تحت رقم 08/973 (Le jour d'algérie).

وفي يوم 12/08/2008 تم إشهار المناقصة الوطنية الخاصة بالدراسة باللغتين العربية والفرنسية بجريدتي الحوار ولمدة 60 يوما، بحيث حدد آخر أجل لإيداع العروض الخاصة بالدراسة يوم 10/10/2008 على الساعة 14س30د، أما فتح الأظرفة فهي مبرمجة ليوم 11/10/2008.

وعليه معالي الوزير المحترم نرجو منكم إفادتنا حول هذا التساؤل.
وشكرا.

الجزائر، في 09 جويلية 2008

الشايب بن سعيدان
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم المنوه به في المرجع أعلاه، والمتضمن طلبكم فتح فرع البيوطبي بجامعة عمار ثليجي بالأغواط، يشرفني أن أنهى إلى علم سيادتكم، بأن فتح مثل هذا الفرع يتطلب توفير جملة من الشروط البيداغوجية والعلمية والهيكلية، وفي مقدمتها التأطير الكافي، كما ونوعا، ووجود ميادين للتدريب والتربص في شكل مرافق استشفائية جامعية.

وفي كل الحالات، فإن فتح أي فرع من فروع العلوم الطبية يمر عبر عدد من المراحل الضرورية، إذ ينبغي، في المقام الأول، أن يكون هذا الطلب موضوع اقتراح من الجامعة المعنية، بناء على استيفاء عدد من المقاييس التي يتضمنها دفتر الشروط المعد سلفا. وتقوم الوزارة، بعد ذلك، بدراسة الاقتراح الوارد من الجامعة، دراسة وافية، تستأنس فيها بخبرة عدد من المتخصصين في الفرع المراد فتحه، علما أن فتح مثل هذا التخصص يتطلب، إضافة إلى ما سبق، إسهام قطاع الصحة والسلطات المحلية على المستوى الولائي.

وختاما، فإن الوزارة عازمة، في إطار مخطط التطوير والإصلاح الجاري تنفيذه، على مواصلة دعم المؤسسات الجامعية ومدّها بالوسائل البشرية والمادية التي تمكنها من توسيع خارطة التكوين فيها لتشمل عددا أكبر من الفروع والتخصصات التي تستجيب لطلبات المحيط الاقتصادي والاجتماعي.

وتفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول فائق

احترامي وتقديري.

الجزائر، في 21 سبتمبر 2008

رشيد حراوبية
وزير التعليم العالي
والبحث العلمي

4 - من السيد عبد الله بن التومي
عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير التربية الوطنية

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 02/99 المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالا كتابيا التالي نصه:

معالي الوزير،

أولا أشكركم وأشكر دائرتكم الوزارية، ومن خلالكم جميع أسرة التربية والتعليم على الجهود المبذولة لترقية وتحسين المستوى التعليمي بمدارسنا، وأيضا أهني جميع الناجحين في مختلف الامتحانات وعلى مختلف المستويات، ومن خلال هذا، أود أن أطرح على معاليكم بعض النقاط الأساسية تمت ملاحظتها في هذا الإطار.

أولا: فيما يخص علامات مادة اللغة الفرنسية:

1 - لقد جرت امتحانات شهادة نهاية التعليم الابتدائي، في دورتها الأولى يوم 27 ماي 2008، وفي دورتها الثانية يوم 24 جوان 2008، وهذا بالنسبة للسنة الخامسة والسادسة على التوالي، وأثناء إعلان النتائج، لوحظ أن العلامات الخاصة بمادة اللغة الفرنسية، ضعيفة تقريبا على المستوى الوطني ما عدا بعض الولايات مثل الجزائر العاصمة وتيزي وزو ولكن ليس بنسبة عالية.

فما هي أسباب ذلك؟ هل يعود ذلك إلى صعوبة

فما تفسير ذلك حسب رأيكم، هل يرجع إلى طريقة التقويم، أم هنالك تضخيم خلال الفصول، أم هنالك أسباب بيداغوجية أو نفسية أو أسباب أخرى، فما هي؟
وشكرا.

الجزائر، في 09 جويلية 2008

عبد الله بن التومي
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

عظفا على إرسالكم الوارد ذكره بالمرجع أعلاه، بخصوص تقييم وتأطير اللغة الفرنسية، يشرفني أن أوافيكم بعناصر الرد التالية:

ففيما يخص نسب النجاح في اختبار اللغة الفرنسية لامتحان نهاية مرحلة التعليم الابتدائي لدورة 2008 فهي ليست في المستوى المنشود ويعود ذلك إلى عدم توفر التأطير المناسب في هذه المادة بكل المناطق عبر التراب الوطني. ومن جهة أخرى فإنه من المستبعد أن يكون مرد هذا الضعف إلى صعوبة الأسئلة باعتبار أنها تستجيب لمواصفات طبيعة الاختبار المحددة لهذه المادة في القرار المنظم للامتحان، علما أننا سنقف بالضبط على العوامل المؤثرة من خلال الدراسة التحليلية لنتائج الامتحانات التي يقوم بها حاليا المعهد الوطني للبحث في التربية.

إن من بين الإجراءات التحسينية التي أدخلناها في نظام تقييم تحصيل التلاميذ، نجد إلغاء نظام الإنقاذ بصفة نهائية من كل المراحل التعليمية، سواء للانتقال من مستوى إلى آخر أو من مرحلة تعليمية إلى أخرى، وفي كل الامتحانات الرسمية، وذلك من أجل رفع المستوى النوعي لنتائج التلاميذ بصفة تدريجية. ولقد بدأ هذا الإجراء يعطي ثماره، ولا أدل على ذلك التحسن التدريجي لمعدلات النجاح في مختلف الامتحانات الرسمية المسجلة في السنوات الأخيرة.

الأسئلة أم أن المناهج الخاصة بالفرنسية لا تتناسب مع المحيط المعاش للتلميذ أم هي مسألة تقويم؟ وهل للمحيط العائلي وللتأطير دور في ذلك؟

2 - لقد تم إجراء الدورة الأولى ثم تمت عملية الإنقاذ ثم بعد ذلك تم الذهاب إلى دورة ثانية، ألا ترون معاليكم أنه من الأنسب ربما الذهاب إلى دورة أولى ثم ثانية ويبقى الإنقاذ هو الأخير حتى تعطى الفرصة للتلاميذ للاستدراك، ولكون الإنقاذ عادة يأتي بعد عدم التوفيق في الفحص؟

3 - ألا ترون، معالي الوزير، أن الحجم الساعي الممنوح لمادة اللغة الفرنسية غير كاف، ثلاث ساعات أسبوعيا للسنة الثالثة، وأربعة للرابعة وخمسة للخامسة؟ أليس هذا سببا من أسباب تراجع النتائج؟ من جهة أخرى ألا يمكن تدعيم الحجم الساعي حتى يتناسب ويتماشى مع المنهاج، ولو على حساب بعض المواد الأخرى مثل الموسيقى، الرسم والتربية البدنية... إلخ؟ خاصة وأننا نعلم أن الطفل، في تعليمه المتقدم، مهما كان الاختصاص الذي يسلكه سوف لن يستغني على اللغات ويحتاجها أكثر خاصة الفرنسية والإنجليزية.
ثانيا - التوظيف:

على حسب معلوماتنا، إن التوظيف لتدريس اللغة الفرنسية يشترط توفر شهادة الليسانس في ذات الاختصاص، وأن التدريس في مادة معينة يتطلب شهادة ليسانس بعينها، فكيف تتم تغطية النقص خاصة في المناطق البعيدة والنائية؟ أو ليس من الأحسن طلب الديبلوم الجماعي دون ذكر الاختصاص، مع التركيز على المسار المهني والتعليمي في المادة، لعامل الخبرة في الميدان حتى يتم التمكن من سد الاحتياجات في جميع أرجاء الوطن، مع ضمان حرية الانتقاء؟
ثالثا - التقويم:

لقد أبرزت نتائج الفحص لممتحني شهادة نهاية التعليم الابتدائي بعض الفروقات بين العلامات الفصلية والسنوية للتلاميذ وبين علامات الامتحان النهائي، في جميع المواد خاصة اللغة الفرنسية،

الوطنية قام بفتح أقسام لتحضير شهادة الليسانس في اللغة الفرنسية عبر العديد من الجامعات الجزائرية، مما سيسمح بتلبية الطلب من التأطير ورفع مستوى هذا التأطير.

وإذ أشكركم على ما تبذرونه من اهتمام بالقضايا التربوية، تقبلوا السيد عضو مجلس الأمة، خالص التحية والتقدير.

الجزائر، في 23 سبتمبر 2008

بوبكر بن بوزيد
وزير التربية الوطنية

5 - من السيد فريد هباز
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير النقل

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادة 68 من القانون العضوي الذي يحدد تنظيم علاقة البرلمان والحكومة والمادة 76 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، يشرفني أن أضع بين يدي السيد معالي وزير النقل السؤال الكتابي الآتي نصه:

معالي الوزير المحترم:

تلقيت مراسلة من مجموعة من الشباب من ولاية الجلفة يصفون وضعيتهم إزاء حصولهم على رخصة فتح مدارس لتعليم السياقة وإليكم الحثيات:

- أنهوا تكوين الحصول على شهادة الأهلية حسب القانون وتسديد النفقات اللازمة لفتح مدارس تعليم السياقة.

- عقدوا تربيصات بنجاح في هذا الميدان.

- الملفات مكتملة ومستوفية للشروط.

- مؤسسة تشغيل الشباب منحتم المحلات.

- ولاية الجلفة 1164870 نسمة بها 52 مدرسة والمطلوب مدرسة لكل 60000 نسمة.

- انعقدت اللجنة يوم 28/02/2007 بولاية الجلفة

والوالي رفض القائمة لعدم استيفائها الشروط.

من هنا، فإن إجراءات الانتقال من مرحلة التعليم الابتدائي إلى مرحلة التعليم المتوسط ترتكز أساسا في الدورة الأولى، على شرط حصول التلميذ على المعدل 5 من 10 فما فوق في امتحان نهاية المرحلة، أو الحصول على العلامة 5 في معدل علامة المراقبة المستمرة مع علامة امتحان نهاية المرحلة، أخذا بسيرورة التعلم واعتماد المراقبة المستمرة لتعلمات التلميذ طوال السنة الدراسية التي تعكس بحق مكتسبات التلميذ باعتبارها أحد المداخل الأساسية في عملية تقويم تعلمات التلميذ.

أما الدورة الثانية فتعتبر دورة استدراكية للتلاميذ الذين لم يستوفوا أحد شروط القبول في الدورة الأولى، حيث تخضع عملية القبول فيها إلى نفس الإجراءات المطبقة في الدورة الأولى، وبالتالي ليس هناك إنقاذ البتة في كلتا الدورتين.

إن تدريس اللغات الأجنبية أضحي من الانشغالات الهامة لقطاع التربية، وقد أولاه الإصلاح مكانة خاصة، حيث اتخذت لذلك عدة إجراءات لتجسيد هذا المسعى. فالحجم الساعي المخصص لمادة اللغة الفرنسية في مرحلة التعليم الابتدائي مناسب تماما وكاف بالمقارنة مع الحجم الساعي المخصص لباقي المجالات التعليمية، ثم إن هذا الحجم الساعي يتماشى مع الأهداف التعليمية والكفاءات المستهدفة للمادة في هذه المرحلة التعليمية. إن الزيادة في حجمها الساعي من شأنه أن يكون على حساب مواد تعليمية أخرى ولا يخدم المتعلم الذي تنمى فيه كل الجوانب السلوكية والتهديبية وتترجم الغايات التربوية التي ترمي إلى تنمية شاملة لشخصية المتعلم من كل جوانبها، الفكرية والاجتماعية والوجدانية.

فالضعف المسجل في نتائج التلاميذ في اللغة الفرنسية لا يعود إذن إلى الحجم الساعي للمادة، وإنما يعود أساسا - كما أسلفنا - إلى ضعف في التأطير البيداغوجي، ولذلك إننا نعمل على استدراك هذا النقص بتكثيف العمليات التكوينية ومتابعة المعلمين من أجل تحسين أدائهم البيداغوجي، كما أن قطاع التعليم العالي بالتنسيق مع وزارة التربية

خبرة سنتين في تعليم السياقة يأتي في إطار الإجراءات المتخذة للوقاية من حوادث المرور التي جاء بها قانون رقم 01-14 المعدل والمتمم، المتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرقات وسلامتها وأمنها، والمرسوم التنفيذي رقم 04-381 المحدد لقواعد المرور لا سيما الأحكام المتعلقة بتكوين الممرنين وكذا بالنسبة لمنح الرخص لفتح مدارس تعليم السياقة.

على هذا الأساس أبلغت مديرية النقل بصفة فردية الشباب المعنيين بالشرط المذكور.

غير أن هؤلاء الشباب لم يقتنعوا بهذا الرد، فقاموا بمراسلة السلطات العمومية للتدخل لدى مديرية النقل لإعفائهم من هذا الشرط.

إعتبارا لما سبق، فإن الحصول على شهادة التأهيل البيداغوجي والمهني لتعليم السياقة لا يعني بالضرورة الحق في الحصول على اعتماد لاستغلال مدرسة تعليم السياقة.

فالاعتماد لا يمكن تسليمه للمتشرح إلا بعد استيفائه لكل الشروط القانونية والمهنية لا سيما الخبرة - التحقيق الإداري والرأي المسبق للجنة الولائية المنشأة لهذا الغرض.

تقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، أسمي عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 07 سبتمبر 2008

عمار تو
وزير النقل

6 - من السيد بلعباس بلعباس
عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير السكن والعمران

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 02/99 المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي

- دفع الشباب ملفا لوكالة دعم تشغيل الشباب لشراء السيارات والتجهيزات المكتبية وغيرها من الاحتياجات المكتوبة.

- المدير الولائي للنقل رفض استقبال أصحاب الملفات خاصة الذين لم يتحصلوا على رخصة.

معالي الوزير المحترم:

سؤالي، ماهي الإجراءات العملية لحل هذه الإشكالية وإعطاء الحقوق لهؤلاء الشباب مساهمة منا في تهدئة الأوضاع ولتشغيل هؤلاء الشباب ووضع حد للأبواب الموصدة أمام المواطنين وتحقيق التجاوب مع الشباب وانشغلاتهم؟
وشكرا.

الجزائر، في 13 جويلية 2008

فريد هباز
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم الكتابي الذي تستفسرون بموجبه عن الإجراءات العملية لحل إشكالية مجموعة الشباب من ولاية الجلفة الحاصلين على شهادة التأهيل المهني والبيداغوجي لتعليم سياقة السيارات دورة 2005 والذين يرغبون في الحصول على رخص استغلال مدارس تعليم السياقة، يشرفني أن أخبركم بأنه، وبعد استفسارنا حول قضية المعنيين، تبين بأن هؤلاء الشباب لم يستوفوا كل الشروط المنصوص عليها في أحكام القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 15 سبتمبر 1979 والمنشور الوزاري رقم 650 بتاريخ 26 مايو 1986 والمذكرة رقم 1335 بتاريخ 03 أكتوبر 2006 المحددة لشروط وكيفيات الحصول على رخصة استغلال مؤسسة تعليم سياقة المركبات ذات محرك لا سيما الشرط المتعلق بخبرة سنتين (02) على الأقل كمرن لتعليم السياقة بإحدى مدارس تعليم السياقة. هذا وتجدر الإشارة إلى أن التأكيد على شرط

والجماعات المحلية، المالية، الفلاحة والتنمية الريفية والسكن والعمران) التي تحدد كيفية إنجاز عمليات السكن الريفي في إطار جهاز التنمية الريفية. في نفس السياق كنت قد وضحت على ضوء هذه الأحكام التنظيمية بأنه لم يتم إقصاء فضاء ريفي من إنجاز إعانات الدولة الموجهة للسكن الريفي. إني أؤكد مجدداً ذلك، علماً أن الجهاز التنظيمي الساري المفعول تم تعزيزه مؤخراً بتعليمية جديدة صادرة عن وزارة المالية (المديرية العامة للأموال الوطنية) بتاريخ 12 أوت 2008 والتي بموجبها يتم التنازل بصفة فردية عن الأراضي التابعة لأموال الدولة حتى يسمح بإنجاز السكن الريفي في مناطق لم يكن مسموحاً للمواطنين الذين يقطنون بها الحصول على إعانة الدولة بسبب عدم امتلاكهم على هذه الأراضي (أراضي «عرش» التابعة للأموال الخاصة للدولة). وفي حالة ما إذا كان لديكم معلومات دقيقة تسمح بمعرفة وتشخيص الحالات التي أشرت إليها بإلحاح، أرجو منكم التفضل بإفادتنا بها حتى يتسنى لنا اتخاذ الإجراءات المطلوبة. تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 24 سبتمبر 2008

نور الدين موسى
وزير السكن والعمران

الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالاً كتابياً التالي نصه:

رغم تأكيدكم لنا خلال السؤال الشفوي بتاريخ 15 ماي 2008 إنه لا توجد تعليمية تمنح إنجاز السكن الريفي داخل محيط البلديات إذا كانت تتوفر على جيوب عقارية، إلا أن ولاية الجمهورية لا يزالون يمنعون ذلك لوجود تعليمية صادرة عن وزاراتكم تمنع ذلك.

وعليه نرجو منكم توضيح الموقف من هذه العملية وإعطاء تعليمات حتى يرفع الغبن عن المواطنين الساكنين داخل المحيط العمراني والذين هم في أمس الحاجة لمثل هذه المساعدات، وشكراً.

الجزائر، في 15 جويلية 2008

بلعباس بلعباس
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

رداً على السؤال الكتابي المشار إليه في الموضوع أعلاه، الذي تفضلتم بطرحه والمتعلق بمدى وجود تعليمية، صادرة عن دائرتي الوزارية، تمنح إنجاز السكن الريفي داخل محيط البلديات، أود التذكير بأنه كان لي الشرف أن أجبت على نفس السؤال أمام مجلس الأمة الموقر بتاريخ 15 ماي 2008. قد أطلعت آنذاك سيادتكم وأعضاء المجلس على مجمل النصوص التنظيمية التي تحدد شروط منح إعانات الدولة في ميدان السكن الريفي وبالخصوص:

– القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 15 نوفمبر 2000، المعدل والمتمم الذي يحدد قواعد تدخل الدولة بواسطة الصندوق الوطني للسكن في مجال الدعم المالي للأسر الذي يحدد مبلغ الإعانة وشروط قابلية منحها.

– التعليمية الوزارية المشتركة (الداخلية

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 11 ذو القعدة 1429هـ

الموافق 09 نوفمبر 2008م

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587